ظاهرة بيع شهادات الماجستير والدكتوراه : الواقع والحلول

أ.م.د/ يوسف عقلا محمد المرشد
أستاذ المناهج وطرق تدريس المواد الاجتماعية المساعد
كلية التربية بالجوف – جامعة الجوف

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

ظاهرة بيع شهادات الماجستير والدكتوراه : الواقع والحلول

المحور الأول

الإطار العام للدراسة

مقدمة:

تعد مصروفات التعليم أبرز عقبة يمكن أن تحول بين المواطن وبين أن يتعلم ، ومن المعلوم أن التعليم أصبح أهم حقوق الإنسان في العصر الحديث ، وأن الترجمة العملية لنيل المواطن حقه في التعليم أن يجد السبل أمامه ميسرة للحصول عليه ، دون أن يعوقه عن هذا عوائق مال أو جنس أو نوع أو لون أو دين أو طبقة اجتماعية ، فقط يكون المعيار في مواصلة التعليم: الجدارة العلمية والكفاءة العقلية[i]. وتأسيساً على ما سبق ، يصبح من الضروري تحديد الشروط والضوابط والقوانين التي تضمن حق المواطن في الحصول على التعليم الذي يرغبه طالما توافرت في هذا المواطن الجدارة العلمية والكفاءة العقلية ، ولكن حينما تكون القدرة المالية هي المعيار الوحيد مع انتفاء الجدارة العلمية والقدرة العقلية ، ويسمح لمثل هذا المواطن أن يحصل على درجة علمية من مؤسسة ما ، فإن هذا يعتبر نوعاً من العبث العلمي والإداري ، ونوعاً من أشد أنواع الفساد في المجتمع ، حيث تنعكس آثاره السلبية لتطال شتى عناصر المنظومة التعليمية ، بل المجتمع بأسره.

وإذا كنا في عالمنا العربي نعاني من ارتفاع نسبة الأمية بشتى صورها ، ونعاني من تفشي الجهل والفقر والمرض ، هذا الثالوث المعوق والمدمر لمعظم خطط التنمية التي قامت بها الدول العربية ، فإنه من الواجب على هذه الدول أن تتخلص من هذا الثالوث الخطير ، ولن يتاح ذلك إلا من خلال الاهتمام بالتعليم على كافة مستوياته وقطاعاته كماً وكيفاً ، والتصدي لكل الظواهر التي من شأنها الإضرار بالتعليم وتشوه وتهدد الكيان المجتمعي ، وتعوق التطور والتنمية الإنسانية ، ومن هذه الظواهر ظاهرة شراء بعض الأشخاص ــ خاصة ممن لديهم القدرة المالية ــ لشهادات علمية (ماجستير – دكتوراه) مزورة أو من جهات ومؤسسات أكاديمية سيئة السمعة أو غير معترف بها ، أو من خلال تكليف بعض المتخصصين من الأكاديميين بعمل رسائل الماجستير والدكتوراه لهؤلاء الأشخاص مقابل مبلغ معين ، ودون جهد أو أي معرفة علمية أو بحثية لدى الشخص الذي تمنح الدرجة العلمية له ، أي أنه يحصل على درجة علمية مزورة .

وهنا تكمن خطورة مثل هذه الظاهرة وتنعكس آثارها السلبية على الواقع التعليمي والأكاديمي في المجتمع ؛ حيث "من المفروض أن يكون هناك توافق بين حركة المعرفة وحركة المجتمع ، وإلا دارت حركة المعرفة من غير أن تؤتي أكلها ، وسار المجتمع في طريقه من غير أن يشهد تغيراً وتطوراً[ii].

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

لقد صرّح البروفيسور الفرنسي فرنسوا جاكوب – الحائز على جائزة نوبل في الطب عام ١٩٦٥م ، أثناء أزمة البحث العلمي في فرنسا - قائلاً: من المؤسف أن العلم لا يهم عالم السياسة ؛ فماذا نستطيع نحن أبناء العالم الثالث أن نقول عن اهتمام السياسيين بالقطاع البحثي ، فلعل ناقوس الخطر حول أزمة البحث العلمي والذي تقرعه الدول المتقدمة ، يلفت انتباهنا إلى ما نعانيه نحن في هذا الشأن ، ونقدم على معالجة الأزمة قبل أن تستفحل[iii] ؛ ففي مثل هذه الأزمات يحتاج الأمر إلى قرار سياسي رادع ورشيد للتصدي لكل المتورطين في إحداث وانتشار هذه الظاهرة الخطيرة في الوطن العربي بصفة عامة وفي المملكة العربية السعودية بصفة خاصة .

مشكلة الدراسة:

لا شك أن الجامعات السعودية ، رغم كل المعوقات، حققت نجاحات كبيرة وخصوصاً بالقياس إلى الكثير من الجامعات العربية.. وتشهد بذلك هيئات الاعتماد الأكاديمي الدولية حيث إن العديد من كليات بعض الجامعات السعودية تحظى باعتراف هذه الهيئات.. كما أن معظم خريجي هذه الكليات لا يعانون أي صعوبة في مواصلة دراساتهم العليا في الخارج.

ولكن وبموضوعية علمية ، بعيدة عن جلد الذات ، أو عملقة الأنا ، لابد أن نعترف بوجود جوانب ضعف في منظومة التعليم العالي والبحث العلمي لدينا ، وقد انعكست بعض آثار هذا الضعف في وجود ظواهر غير مرغوبة في الواقع الأكاديمي ، ومن هذه الظواهر ظاهرة بيع الشهادات العلمية . فنحن نعلم أن بعض الجامعات في دول عربية وغير عربية هي دكاكين لبيع الشهادات بما في ذلك شهادات الماجستير والدكتوراه . وقد أصبح من الظواهر المتكررة في السنوات الأخيرة أن تفاجأ بأحد الأشخاص الذين تعرفهم عن قرب وقد أصبح بين عشية وضحاها من حملة لقب الدكتوراه أو الماجستير وهو لم يبرح مكان عمله!! وعندما تدخل معه في حوار عن تخصصه تجد أن معلوماته في ذلك التخصص قد لا تزيد عن معلومات أي شخص متوسط الثقافة. وعلى مستوى المملكة العربية السعودية ، فإن الجدل الذي يدور في صحافتنا، وكذلك النقاش الذي دار في مجلس الشورى، وما أدلى به وزير التعليم العالي وبعض مسئولي الوزارة من تعليقات في الآونة الأخيرة بشأن هذه الظاهرة، هي جميعاً مظاهر صحية ترتفع بنا إلى آفاق أفضل [iv] . لكنها في الوقت ذاته تؤكد مدى انتشار تلك الظاهرة في مجتمعنا .وتأسيساً على ماسبق ، تتبلور مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس الآتي:

ما أبعاد ظاهرة بيع شهادات الماجستير والدكتوراه في المملكة العربية السعودية على ضوء بعض المتغيرات المجتمعية؟ ويتفرع منه الأسئلة الآتية:

١ - ما المتغيرات المجتمعية المؤدية إلى انتشار ظاهرة بيع الشهادات العلمية؟

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

٢ - ما الملامح العامة لظاهرة بيع الشهادات العلمية في المملكة العربية السعودية وبعض الأقطار العربية؟

٣ - ما واقع ظاهرة بيع الشهادات العلمية في المملكة العربية السعودية وبعض الأقطار العربية؟

٤ - ما التصور المقترح للتصدي لظاهرة بيع الشهادات العلمية في ضوء بعض المتغيرات المجتمعية؟

منهج الدراسة:

نظراً لطبيعة الدراسة الحالية من حيث الموضوع ، فإن ذلك يتطلب استخدام المناهج والأساليب البحثية الآتية:

١ - أسلوب التحليل الفلسفي لمعالجة المحور الأول الخاص بتحليل المتغيرات المجتمعية ، والتعرف على دورها في انتشار ظاهرة بيع الشهادات العلمية في الأقطار العربية بصفة عامة والمملكة العربية السعودية بصفة خاصة.

٢ - المنهج الوصفي ؛ لمناسبته الدراسات التربوية بصفة عامة ، فهو يتميز بكونه يهتم باستقصاء الأسباب التي تساعد على فهم مشكلة الدراسة الحالية ، ولا يقتصر على جمع المعلومات والبيانات ، بل يتضمن قدراً من التفسير ، وتحديد العلاقات البينية ، واستخراج الاستنتاجات ذات الدلالة بالنسبة لمشكلة الدراسة[٧] ، واستخدم هذا المنهج في معالجة محاور الدراسة الثاني والثالث والرابع من الدراسة ؛ من حيث الوقوف على الملامح العامة لظاهرة بيع الشهادات العلمية في الأقطار العربية ، وواقع الظاهرة ، ووضع تصور مقترح للتصدي لظاهرة بيع الشهادات العلمية في الأقطار العربية.

حدود الدراسة:

التزمت الدراسة الحالية بالحدود الآتية:

١. بعض المتغيرات المجتمعية والمتمثلة في: (متغير الثورة المعلوماتية - متغير الثورة التكنولوجية الجديدة - متغير ثورة الاتصالات - متغير ثورة التطلعات - متغير ثورة التكتلات الاقتصادية - ومتغير ثورة المشروعات الوطنية الكبرى).

٢. الأبعاد الكيفية والكمية لظاهرة بيع شهادات الماجستير والدكتوراه في الوطن العربي بصفة عامة، والمملكة العربية السعودية من خلال تحليل بعض الكتابات والدراسات ذات الصلة، وأيضاً بعض المواد الصحفية المنشورة بالجرائد والمجلات والمواد الإعلامية، والخطب والرسائل والمحادثات.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

مصطلحات الدراسة:

١. ظاهرة: يعرفها المعجم الوجيز بأنها: من الأرض وغيرها ، الأمر ينجم بين النـــاس ، يقال: بدت ظاهرة الاهتمام بالصناعة. وفي الاصـــطلاح: موضـــوع خـــارجي حقيقـــي بصرف النظر عن صلته بالذهن ، ولكل علم ظواهره التي يدور بحثه حولها[vi].

٢. بيع الشهادات العلمية: تعرف إجرائياً بأنها: شراء بعض الأشخاص ــ خاصة ممـــن لديهم القدرة المالية ــ شهادات علمية (ماجستير أودكتوراه) مزورة أو من جهـــات ومؤسسات أكاديمية سيئة السمعة أو غير معترف بها ، أو من خلال تكليـــف بعـــض المتخصصين من الأكاديميين بعمل رسائل الماجستير والدكتوراه لهـــؤلاء الأشـــخاص نظير مقابل مادي معين ، ودون جهد أو أي معرفة علمية أو بحثية لـــدى الـــشخص الذي تمنح الدرجة العلمية له ، أي أنه يحصل على درجة علمية مزورة .

٣. إنتاج المعرفة: يعرف إنتاج المعرفة بأنه: "امتلاك المجتمع للقدرة على الإضافة إلـــى رصيد المعرفة الإنسانية الذي يغترف منه البشر جميعا"[vii].

الدراسات السابقة

نظراً لحداثة وجود ظاهرة بيع شهادات الماجستير والدكتوراه في الواقع العربـــي والـــسعودي فإنه في حدود علم الباحث لاتوجد دراسات علمية سابقة تناولت هذه الظاهرة ، إلا أنه توجد دراسات تناولت العديد من القضايا والموضوعات ذات الصلة ببعض عناصر الظاهرة والعوامـــل والمتغيـــرات المجتمعية التي ساهمت في انتشارها ، وسوف يتم تناول هذه الدراسات كالآتي :

١ - دراسة بعنوان: "مدي مساهمة القطاع الحكومي في التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية في ضوء المتغيرات المجتمعية والاتجاهات العالمية المعاصرة"، ٢٠٠٦م[viii].

استهدفت الدراسة معرفة واقع المتغيرات المجتمعية السائدة بالمملكة وانعكاساتها علـــي التعلـــيم العالي ، وواقع إسهامات القطاع الخاص في التعليم العالي وخطط التنمية ، والتعرف أهـــم الخبـــرات العالمية المعاصرة في مجال إسهامات القطاع الخاص في التعليم العالي ، والتوصـــل إلـــى التـــصور المقترح المناسب لكيفية إسهامات القطاع الخاص في التعليم العالي ، واستخدمت الدراســـة المـــنهج الوصفي للوقوف علي واقع مظاهر مساهمات القطاع الخاص السعودي في التعليم العالي ، ومن أهـــم نتائج الدراسة:

- يعتمد التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية في تمويله علي الميزانية العامة للدولـــة، وإن كان لبعض مؤسسات التعليم تجربة في مجال الحصول علي المنح والتبرعات من بعض الأفراد والشركات العامة في الدولة.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

- تذبذب الوضع في الميزانية العامة المخصصة للتعليم بالمملكة خلال الخطط الخمسية القادمة في الفترة من ١٤٠٠- ١٤١٤هـ وقد يرجع ذلك إلى آثار حرب الخليج ١٤١٥هـ.
- بالرغم من التوسع الواضح في مؤسسات التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية ، وفتح أبوابها أمام جميع طبقات المجتمع، إلا أن الإجراءات المتبعة في سياسة القبول تركز أساسا على مجموع الدرجات التي يحصل عليها الطالب في شهادة الثانوية العامة.
- التزايد الواضح في أعداد الطلاب المقيدين في التعليم الجامعي، وقد يرجع هذا إلى زيادة الطلب الاجتماعي في التعليم الجامعي، واهتمام المملكة بزيادة التوسع فيه.
- تزايد أعداد المصانع والشركات التابعة للقطاع الخاص خلال الفترة من ١٣٩٠هـ ١٤١٥هـ من ١٠٩ مصنعاً إلى ٢٢٣٤ مصنعاً ، ومن ٩٢٣ شركة إلى ٧٩٦٦ شركة ، ونتيجة لذلك زاد رأس المال ٨,٣٧٢,٢٩ ريال، وزادت القوى العاملة من ٤,١ مليون إلى ٩,٦ مليون عامل.
- تزايد اهتمام حكومة المملكة العربية السعودية بالقطاع الخاص ويتضح من خلال ما تؤكده خطط التنمية بالمملكة وخاصة ١٤٢٠هـ التي فتحت المجال للقطاع الخاص في المجالات التعليمية وزيادة الفرص أمامه لتملك المشاريع ، وتشجيع القطاع الخاص على زيادة الاستثمار في مشاريع التنمية.

٢ - دراسة بعنوان: "نظام إداري مقترح لتعليم جامعي عن بعد في المملكة العربية السعودية في ضوء بعض الخبرات المعاصرة"، ٢٠٠٦م[ix].

استهدفت الدراسة التعرف علي بعض الخبرات العالمية المعاصرة ، ونظم إدارتها ومعرفة الدواعي والأسباب التي تتطلب قيام نظام للتعليم الجامعي عن بعد في المملكة ، والوصول إلي نظام إداري مقترح لتعليم جامعي عن بعد في المملكة علي ضوء الخبرات المعاصرة ، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي ، وأسفرت نتائج البحث الحالي عن مجموعة من النتائج من أبرزها:

- عرض وافى لبعض الخبرات المعاصرة في مجال إدارة التعليم الجامعي عن بعد : وهى الجامعة البريطانية المفتوحة ، وجامعة- ديكن باستراليا.
- عرض لنظام التعليم الجامعي عن بعد في المملكة العربية السعودية ، ومبررات الأخذ بنظام التعليم الجامعي عن بعد .
- عرض لتصور عمل نظام إداري مقترح لتعليم جامعي عن بعد في المملكة العربية السعودية، من خلال الاستفادة من الخبرات المعاصرة.

٣ - دراسة بعنوان: "المناخ التنظيمي في كليات بعض الجامعات السعودية وعلاقته بالضغوط المهنية لأعضاء هيئة التدريس"، ٢٠٠٤م[x].

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

استهدفت الدراسة التعرف علي نمط المناخ التنظيمي السائد في كليات بعض الجامعات السعودية ، وتحديد مدى اختلاف رؤية أعضاء التدريس لأهمية أبعاد المناخ التنظيمي السائد في كليات بعض الجامعات السعودية باختلاف خصائص الديموجرافية ، والتعرف علي مستوي الضغوط المهنية التي يتعرض لها أعضاء هيئة التدريس في كليات بعض الجامعات السعودية ، وتحديد مدى اختلاف رؤية أعضاء هيئة التدريس نحو مستوى الضغوط المهنية التي يتعرضون لها في كليات بعض الجامعات السعودية باختلاف خصائصهم الديموجرافية ، وكشف طبيعة العلاقة بين المناخ التنظيمي السائد في كليات بعض الجامعات السعودية والضغوط المهنية لأعضاء هيئة التدريس فيها ، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي ، ومنهج القياس ، والمنهج التاريخي ، وتوصلت إلى مجموعة من النتائج أبرزها:

- حققت خمسة أبعاد من المناخ التنظيمي أهمية نسبية مرتفعة وهي علي الترتيب: الروح المعنوية، والشكلية في الأداء، ومتابعة أداء أعضاء هيئة التدريس ،والاعتبارات الإنسانية ، والقدوة ، في حين حققت ثلاثة أبعاد أخري أهمية نسبية متوسطة وهي: التباعد والألفة والإعاقة.
- يتراوح نمط المناخ التنظيمي السائد في كليات بعض الجامعات السعودية بصفة عامة بين المناخ المفتوح والموجه.
- يتفق نمط المناخ التنظيمي السائد في كليات جامعتي الملك سعود والملك فيصل مع النمط العام في حين يتراوح نمط المناخ التنظيمي في كليات جامعة الملك عبد العزيز بين المستقل والمغلق ويتراوح في كليات جامعة الملك خالد بين المفتوح(المرن) والمغلق (الجامد).
- إن المستوى العام للضغوط المهنية التي يتعرض لها أعضاء هيئة التدريس في كليات بعض الجامعات السعودية يشير إلي ضغوط مهنية متوسطة.
- إن أعلى مستويات الضغوط المهنية التي يتعرض لها أعضاء هيئة التدريس في كليات بعض الجامعات السعودية ناشئة عن البحث العلمي وخدمة المجتمع والنمو المهني لعضو هيئة التدريس.
- إن أقل مستويات الضغوط المهنية التي يتعرض لها أعضاء هيئة التدريس في كليات بعض الجامعات السعودية الناشئة عن المساندة الاجتماعية وطبيعة عملية التدريس والعلاقة بالإدارة.
- وجود علاقة ارتباط سالبة دالة إحصائيا بين نمط المناخ التنظيمي السائد في كليات بعض الجامعات السعودية ومستوي الضغوط المهنية لدي أعضاء هيئة التدريس بتلك الكليات.

٤ - دراسة بعنوان: "التعليم العالي في المملكة العربية السعودية - رؤية مستقبلية" ، ٢٠٠٤م[xi].

استهدفت الدراسة تحليل أهم المشكلات التي تعوق مسيرة التعليم في المملكة العربية السعودية ، واستنباط حلول مقترحة لهذه المشكلات ، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي ، وفي ضوء ما

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

قدمته الدراسة في إطارها النظري ، قدمت رؤية مستقبلية عن التعليم العالي في المملكة العربية السعودية ، لتفادي حدوث مشكلات يمكن أن تواجه التعليم العالي في المستقبل.

٥ - دراسة بعنوان : "الإشراف الدراسي بالملحقية الثقافية السعودية بالولايات المتحدة الأمريكية - دراسة ميدانية تحليلية" ، ٢٠٠٠م[xii].

استهدفت الدراسة استطلاع آراء المبتعثين للدراسة الجامعية أو العليا أو اللغة أو التدريب في الولايات المتحدة الأمريكية حول مدى تمكنهم من معرفة النظم والتعليمات واللوائح المتعلقة بالنواحي الأكاديمية ، والإشرافية ، والاجتماعية ، والمشكلات التي تقابلهم في أثناء فترة بعثتهم ، وتكونت عينة الدراسة من جميع المبتعثين السعوديين وعددهم ٣٠٠٠ طالباً مبتعثاً ، وأسفرت الدراسة عن مجموعة من النتائج أبرزها:

- أشار حوالي ٥٧ % من المبتعثين إلى أن لديهم معرفة بدرجة عالية بكيفية الحصول على قبول أكاديمي، وقد حدد ٥١ % من عينة الدراسة أن لديهم معرفة بدرجة عالية بأنظمة التذاكر للسفر في الحالات الطارئة.
- أن لدى ٧٩ % من عينة الدراسة معرفة بدرجة عالية بكيفية استخدام البريد الإلكتروني، بينما أشار ٧٧ % من المبتعثين إلى أن لديهم معرفة بدرجة عالية بكيفية استخدام المواصلات العامة المتوفرة في مواقع سكنهم.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المبتعثين والمبتعثات فيما يتعلق بإلمامهم بلوائح وأنظمة البعثات المنظمة للنواحي الإشرافية والأكاديمية ومعرفتهم بالنواحي الاجتماعية في بلد البعثة.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المبتعثين في التخصصات العلمية والأدبية فيما يتعلق بإلمامهم بلوائح و أنظمة البعثات المنظمة للنواحي الإشرافية والأكاديمية ومعرفتهم بالنواحي الاجتماعية في بلد البعثة.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مدى إلمام الطلاب السعوديين المبتعثين للدراسة بأمريكا باللوائح المنظمة للنواحي الإشرافية والأكاديمية المتبعة في الملحقية الثقافية السعودية بواشنطن بناء على المرحلة الدراسية.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في معرفة الطلب السعوديين المبتعثين للدراسة بأمريكا بالنواحي الاجتماعية في بلد البعثة بناء على المرحلة الدراسية، وعدد السنوات التي قضاها المبتعث في بعثته.

٦ - دراسة بعنوان ، "التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة دراسة مقارنة في المملكة العربية السعودية ومصر وانجلترا" ، ١٩٩٦م[xiii] .

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

استهدفت الدراسة تطوير عملية التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس الجامعي في المملكة العربية السعودية ، وتلبية ما أوصت به كثير من الدراسات التي تناولت التعليم الجامعي في السعودية من ضرورة العناية بالتنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس ، والمساهمة في تطوير التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية لتحقيق أهدافه المأمولة ، واستخدم الباحث المنهج المقارن بخطواته التي تبدأ بالوصف والتحليل ومن أهم النتائج:

- ضرورة إعادة صياغة الأهداف العامة للتنمية المهنية بما يمكن من تحقيق تنمية لقدرات أعضاء هيئة التدريس في مجال التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع.
- التوعية بأهداف هذه البرامج بين أعضاء هيئة التدريس.
- أن تنبثق الأهداف من الحاجات الحقيقية لأعضاء هيئة التدريس وفق خبراتهم وتخصصاتهم ومن الحاجات الأساسية للجامعة.
- استحداث مراكز إدارية مستقلة مسئولة عن التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس الجامعي في السعودية داخل كل جامعة مع استحداث مكاتب مساندة داخل الكليات.
- أن تقام هيئة للتنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس الجامعي على مستوى المملكة العربية السعودية بغرض تدعيم الجهود والتنسيق والدعم لبرامج التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس الجامعي فى الجامعات السعودية المتعددة.
- أن تجعل اللغة العربية هي اللغة الأساس في البرامج وان تشمل تنمية مهارات التحدث والكتابة باللغة العربية الفصحى واللغة الانجليزية كلغة ثانية.
- وضع دليل للتنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس الجامعي.

خطة السير في الدراسة:

سوف تسير الدراسة – بعد عرض إطارها العام ، بوصفه الخطوة الأولى – طبقاً للخطوات الآتية:

- الخطوة الثانية: وتضمنت المتغيرات المجتمعية وراء انتشار ظاهرة بيع الشهادات العلمية في الأقطار العربية.
- الخطوة الثالثة: وتضمنت الملامح العامة لظاهرة بيع الشهادات العلمية في المملكة العربية السعودية وبعض الأقطار العربية.
- الخطوة الرابعة: وتضمنت عرض واقع ظاهرة بيع الشهادات العلمية في المملكة العربية السعودية وبعض الأقطار العربية.
- الخطوة الخامسة: وتضمنت التصوّر المقترح للتصدي لظاهرة بيع الشهادات العلمية في ضوء بعض المتغيرات المجتمعية.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

المحور الثاني

المتغيرات المجتمعية وراء انتشار ظاهرة بيع الشهادات العلمية في المملكة العربية السعودية وبعض الأقطار العربية

مِنْ المؤكد أَنَّ الإنسان يعيش زمناً متجدداً ، يشهد ظهور مخترعات حديثة ، وتقنيات متقدمة بطفرة كبيرة ، وقد نتج عن ذلك – وفي غضون سنوات قلائل – متغيرات مجتمعية عديدة طالت شتى مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية ، مما أدى إلى انتشار كثير من الظواهر الإيجابية والسلبية على حد سواء في الأقطار العربية ، ومنها ظاهرة بيع الشهادات العلمية ، ويتناول الباحث ملامح تلك المتغيرات المجتمعية على النحو الآتي:

أ– متغير الثورة المعلوماتية:

المعلوماتية هي مجموع النظم العلمية المختلفة ، التي تعني بالدراسة النظرية والتطبيقات العملية لكافة الجوانب الفنية والإنسانية والاقتصادية والاجتماعية ، المتعلقة باستخدام وتوظيف تكنولوجيا المعلومات ، مثل الحاسب الآلي والعلوم الإدراكية[xiv]. ولقد حدثت طفرة هائلة في نطاق المعلومات ، وطرق تنظيمها وتوظيفها ، لم يسبق لها مثيل من قبل ؛ فلأول مرة ، يتضاعف حجم المعرفة الإنسانية مرة كل ثمانية عشر شهراً ، ولعلَّ أَهم ما ترتَّب على هذه الثورة الجديدة في المعلومات ، ما نتج عن ذلك من تقارب واندماج بين مختلف أَجزاء العالم ، حتى بات البعض يتحدث عن القرية العالمية**Global Village**[xv].

وقد حظي مجال التعليم العالي والبحث العلمي بالنصيب الكبير تأَثراً بثورة المعلومات ؛ نظراً لخطورته وأَهميته في المحافظة على قوة اندفاع هذه الثورة ، وقد شمل تأثيرها كافة عناصر منظومة البحث العلمي في الأقطار العربية.

ويتطلب مواجهة تحدي ثورة المعلومات - كما يذكر محمد نبيل نوفل - "عقلية جديدة تستطيع التعامل معها ؛ ومِنْ ثَمَّ تحتاج إلى تربية جديدة ، وإلى تعليم لعصر المعلومات ، بدلاً من تعليم عصر الصناعة والزراعة"[xvi] ، وتتطلب - أَيضاً - نمطاً معرفياً جديداً ، وأَساليب تعليمية غير نمطية ، ووسائل تعليمية وبحثية متفاعلة ، ومؤسسات تعليم بلا حدود ، وأُطر مؤسسية على كفاءة ؛ لتلبية احتياجات الراغبين في مواصلة الدراسات العليا والبحث العلمي المتعددة والمتغيَّرة في ذات الوقت ، وأُطر تكنولوجية قادرة على التنافس ، كما تتطلب إدارة واعية ، تستعد للمستقبل ، ولا تنتظر حدوثه[xvii] ، وهذه الأَفكار ، تمثل جزءاً من المتغيرات العلمية الداعية إلى إعادة النظر في منظومة البحث العلمي في الأقطار العربية ومؤسساتها ، والعمل على إزالة المعوقات التي تقف في مسيرة البحث العلمي العربي والتي تتمثل في[xviii]:

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

- المعوقات العلمية: وتتجلى في ضعف التعاون والتنسيق البحثي، فكلٌ يدخل البحث العلمي بمفرده، فرداً ، أو جماعة ، أو مركزاً ، أو جامعة ، أو دولة ، ويمكن تلخيص أهم المعوقات للتعاون في إحدى مجالات البحث العلمي في: عدم وجود إستراتيجيات أو سياسات لمعظم الدول العربية في مجال البحث العلمي ، وضعف المخصصات المرصودة في موازنات بعض الدول العربية ، وهروب العنصر البشري من بعض الدول العربية واعتمادها على العناصر غير المدربة ، وضعف قاعدة المعلومات في المراكز والمختبرات والمؤسسات الإنتاجية لبعض الدول ، وعدم معرفة أهمية المراكز البحثية في بعض الدول العربية[xix].
- المعوقات العملية: وتتمثل في ضعف الإنفاق على البحث العلمي ، فمن الحقائق المؤلمة جداً أن ما ينفق على البحث العلمي في العالم العربي إنفاق ضعيف جداً، ولا يمكن مقارنته بما تنفقه الدول الكبرى بل ولا بما تنفقه إسرائيل في هذا المجال ، وقد نتج عن ذلك ظاهرتان في غاية الخطورة هما : ضعف مستوى البحث العلمي وقلة إسهامه في التنمية ، وهجرة العلماء من العالم الثالث إلى الدول المتقدمة ، وهذه كارثة أطلق عليها العلماء (نزيف المخ البشري) ، أو (هجرة العلماء)[xx].

ب- متغير الثورة التكنولوجية الجديدة:

التكنولوجيا – في أبسط مفهوم لها – هي التطبيق العملي للعلم النظري. وقد وصف ديفيد ولسون **David Wilson** الثورة التكنولوجية الجديدة أو ابتكار التكنولوجيات الجديدة على أنها البحوث المؤسسية والتنمية[xxi]. ومع استمرار تزايد انتشار استخدام التكنولوجيا ؛ تنبأ العلماء بأنَّه خلال العشر سنوات القادمة ، ستصبح التكنولوجيا الجديدة بكل معطياتها الخدمية والمعلوماتية شيئاً مألوفاً ، حتى داخل المنازل سيمتزج التليفزيون ، والكمبيوتر الشخصي ، وألعاب الفيديو والهاتف ، وأجهزة المطابخ ، وغيرها معاً في تجانس مع بعضها البعض[xxii].

وتتضح معالم هذه الثورة في مجالات عديدة أُولاها: التكنولوجيا المعلوماتية ، التي تضم الإلكترونيات الدقيقة ، والإنسان الآلي ، وتكنولوجيا الفضاء ، وثاني هذه المجالات التكنولوجيا الحيوية ، التي تحوي استخدام منجزات علم الأحياء والهندسة الوراثية وأبحاث الفضاء ، وثالث مجالات الثورة التكنولوجية تكنولوجيا المواد ، التي تضم مجال تخليق المواد الجديدة ، وإحلالها محل المواد الطبيعية القديمة ، على أساس التكنولوجيا الكيماوية والبتروكيماوية ، وترشيد الاستخدام للموارد الطبيعية خاصة مواد الطاقة[xxiii].

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

ومِنْ المعلوم أَنَّ الحضارة الإنسانية، مرت بثلاث موجات ، هي على التوالي: موجة الثورة الزراعية ، ثم موجة الثورة الصناعية ، وتعيش الآن الموجة الثالثة ، وهي الثورة التكنولوجية ، والتي يشهد العقد الحالي من القرن الحادي والعشرين اكتمالها.

وفي إطار هذه الثورة تظل معظم الأبحاث المنشورة بالعالم العربي تتعلق بالميادين التطبيقية (٩٠%) ، في حين أن الأبحاث في العلوم الأساسية في مجالات الفلك والكيمياء والفيزياء والرياضيات لا تتجاوز ١٠% من مجموع الأبحاث ، هذا يعني أنه بالرغم من الزيادة في عدد البحوث العربية المنشورة إلا أن النشاط البحثي العربي مازال بعيدا عن عالم الابتكار ، فجله تطبيقي وقلة منه تتعلق بالبحث الأساسي ويزداد الوضع سوءً في مجال بحوث تقنية المعلومات والبيولوجيا الجزئية والتي تكاد تكون غير موجودة بالمرة[xxiv].

ويكفي الإشارة إلى بعض الإحصاءات التي وردت بتقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٣م[xxv] والتي توضح مدى الضعف العربي في هذا الصدد ، حيث يشير التقرير إلى صعوبة الحصول على معلومات حديثة ودقيقة ومتكاملة حول مخرجات أنشطة البحث العلمي والتطوير التقني في البلدان العربية ، ويمكن قياس مخرجات البحث العلمي والتطوير التقني من خلال جودة المنشورات العلمية ، وبراءات الاختراع ، والابتكارات.

وعلى أَثر التغيرات المصاحبة للثورة التكنولوجية ، يصبح لِزَامَاً على نظم التعليم العالي والبحث العلمي في الأقطار العربية ، أَنْ تُعِيدَ النظر في أَهدافها ، وبرامجها ، وطرائقها لمقابلة هذه التغيرات ، بل والتأثير فيها ، وبالتالي عليها أن تراجع جودة ما يقدم باستمرار ، حتى يؤدي إلى إعداد باحثين على درجة عالية من التمكن – شمولاً وعمقاً– تساعدهم من استيعاب تكنولوجيا العصر ، شديدة التعقيد وسريعة التغير[xxvi] ، وعلى هذه النظم أَنْ تستجيب للبيئة التكنولوجية المتغيَّرة ، وتحدد خططها ، والتي يجب أَنْ يتم إِنجازها في المستقبل ، مِمَّا يؤكد أَنَّ هناك صلة بين تجويد تلك النظم وبين نوعية التكنولوجيا.

جـ - متغير ثورة الاتصالات:

جاءت هذه الثورة سبباً ونتيجة في ذات الوقت للطفرة الهائلة التي حدثت في مختلف مجالات المعرفة ، وبفضل وسائل الاتصالات الحديثة ، انتقلت المعارف من مكان لآخر بسهولة ويسر ، ويعتبر امتلاك هذه الوسائل ، وكيفية الاستفادة منها ، محك التقدم في القرن الحادي والعشرين.

وقد دفع هذا دول العالم لبذل الجهد ؛ لبناء شبكات الكمبيوتر ؛ لربط العالم ، وتسهيل نشر المعلومات والمعرفة ، ومن أَبرز هذه الجهود ، شبكة المعلومات الدولية **Internet** ، وهي شبكة واسعة الاستخدام في مجال الأَعمال والتعليم والتدريب ، ولقد أَدى استخدام شبكة طريق المعلومات السريع - إِحدى تقنيات الإِنترنت - إِلى مزيد من ترابط العالم وتداخله ، وإِلى إِدراك أَنَّ ما يحدث في

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

جزء من العالم ، ينعكس أثره على بقية أنحاء العالم بدرجات متفاوتة ؛ فالعالم أصبح قرية صغيرة ، وتحولت الأرض لسوق ضخمة ، الصادرات والواردات تتزايد بسرعة ، تبعاً لعمليات الاستثمار الواسعة ، والتكامل العالمي ، رافعة شعار الأفضل والأسرع والأرخص[xxvii].

وفي غضون السنوات المقبلة ، وقبل أنْ ينتهي العِقْد الأول من القرن الحادي والعشرين ، ستكتمل ملامح ثورة نوعية ، داخل تيار ثورة الاتصالات ، هي ثورة النشر الإلكتروني للصحف والمجلات والدوريات والمراجع ، والاستغناء عن النشر الورقي للموسوعات ضخمة الحجم ومتعددة الأجزاء ، والتي كانت تحتل أرففاً كاملة في كل مكتبة ، واُستُبْدِلَتْ بها الوسائل الإلكترونية الحديثة ، مثل الاسطوانات المدمجة ، التي تستخدم في الحاسب الآلي ، ومن خلال استخدام طريق المعلومات السريع ، سيكون بمقدور الفرد الوصول إلى المعلومات المطلوبة مباشرة من جهازه الخاص ، حيث ستربطه شبكة طريق المعلومات السريع بمكتبات إلكترونية ، تضم ألواناً مختلفة من المراجع والموسوعات ودوائر المعرفة وغيرها[xxviii] ، ويصبح الفرد ، وكأنَّه في مكتبة دولية ، بدون جدران.

ويرى بيل جيتس **Bill Gittes** أنَّ طريق المعلومات السريع ، سوف يساعد على رفع معايير الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي في المستقبل ، وسوف يتيح ظهور طرائق جديدة للتعلم ، مع توافر فرص تعليمية كثيرة للاختيار ، وسيكون بالإمكان توفير مقررات دراسية عالية الجودة ، بتمويل حكومي مجاناً ، ويُمْكِن أنْ تكون هذه التقنية الجديدة وسيلة تَختبر - من خلالها - مؤسسات التعليم بصفة عامة مدى صلاحية طلابها الجدد للعمل ، أو تستفيد من خدماتهم عن بُعْدٍ[xxix] ، وسينتشر نمط التعليم من بُعْد **Distant Education** ، مع إمكانية تحسين كفاءة مؤسسات التعليم العالي.

وفي إطار تطور ثورة الاتصالات وانتشار الإنترنت ، كشفت أسر سعودية عن تعرضها للاحتيال باسم جامعات ومعاهد غير رسمية في بعض الدول خارج المملكة، تقدم خدمات وهمية عبر شبكة الإنترنت، تلك المؤسسات تقوم باصطياد الطلاب عبر التعاقد معهم بواسطة التسجيل في مواقعها على الشبكة العنكبوتية، وتدعى تقديمها لخدمات تعليمية غير محدودة، وتسهيلات للدارسين في اختيار موادهم الدراسية ومدة الدراسة والبلد الذي يرغبون الدراسة فيه[xxx].

ولما سبق ؛ يجب أن ينظر الطلاّب - حين التفكير في متابعة تعليمهم في جامعة ما عبر الإنترنت - إلى أربعة أمور: الاعتراف بالجامعة ، والعوامل التكنولوجية ، واسم الجامعة أو شهرتها ، وكلفة الدراسة بها ، فكون الجامعة تمنح شهادة معتمدة أم لا - كمؤسسة للتعليم العالي - أمر شديد الأهمية للطلاّب ، وحين يتعلق الأمر بالتعليم عبر الإنترنت ، فإن أهم كلمة هي الاعتراف الذي تحظى به هذه الجامعة أو تلك ، ومع كل يبقى التعليم الإلكتروني بابا من أبواب تحصيل العلم والشهادات وعلى جميع المستويات ، وهذا من حسنات التكنولوجيا الحديثة[xxxi].

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

ويتطلب مواجهة التحديات المصحوبة لثورة الاتصالات اعتماد نظم تعليم بمؤسسات التعليم العالي ، تعمل بصورة مستمرة ، على توفير كافة الفرص الممكنة ، أَمام الطلاب[xxxii] ، كما تتطلب مواجهة التحديات الارتفاع بمستوى جودة الأبحاث والتي تقاس بعدد الاقتباسات المرجعية منها ، حيث تزداد الإشارة إلى البحث كلما ارتفع مستواه وأضاف جديدا إلى المعرفة الإنسانية[xxxiii].

د - متغير ثورة التطلعات:

ارتبط بثورتي المعلومات والتكنولوجيا نشوء ثورة أُخرى ، لا تقل عمقاً وتأثيراً ، يطلق عليها ثورة التطلعات والطموحات ، التي تنطوي على تطلع إِلى العيش في ظروف حياة أَكثر تقدماً ومستقبل أَفضل[xxxiv] ، وموطن هذه الثورة العالم الثالث ، وهدفها تقليل الفجوة واللحاق بركب دول العالم المتقدم.

وأمام هذه الثورة ، تسعى هذه الدول لاستثمار أَثمن ما لديها ، وهو الإنسان ، من خلال رفع كفاءته ، بالتعليم ، وتنمية روح التفكير وموهبة الإبداع ، وإحلال علاقات العمل بين الأَفراد محل العلاقات الذاتية والمصالح الشخصية[xxxv]. ومع أَنَّ هذه الطموحات تفتح الأمل في المستقبل ، إِلا أَنَّها تُوْجِدُ شيئًا من الإِحباط ، بسبب العجز عن ملاحقة المستويات العالمية." كما أن الفصل التشريحي القسري بين الداخل والخارج لم يعد ممكناً في العصر الحالي ، فما نسميه ثقافة الخارج إنما يعيش في المجتمعات العربية ، ولاسيما في ما يتصل بالقيم وأنماط السلوك ، من خلال العولمة المتزايدة للمجتمعات العربية ، وليس ذلك الفصل مفيداً أيضاً لتطلعات التقدم في الوطن العربي ، وهو نزوع أصيل ما زال منذ بدايات النهضة العربية ، يتأثر ايجابياً بأفضل انجازات البشرية في الحضارة الغربية السائدة[xxxvi] .

هـ - متغير ثورة التكتلات الاقتصادية:

شهد عقد التسعينيات من القرن العشرين ، قيام بعض التكتلات الاقتصادية الكبرى في الغرب والشرق ، ولم تَعُدْ الشركات تتنافس على السيطرة على الأَسواق المحلية فحسب ، بل أَصبح التنافس في الأَسواق العالمية أَكثر وضوحاً.

ويعتمد قيام التكتلات الاقتصادية - في الأَساس - على العقول الإِنسانية المُبتكِرة ، التي تعد القوة المحركة الأُولى للتكنولوجيا وتطبيقاتها. وبناء هذه العقول ، يعتمد على التعليم ، خاصة الجانب الذي يتعلق بالعلم والتكنولوجيا ، الذي يستهدف أَكمل وأَشمل تطوير ممكن للفرد ، كما يعتبر ذلك أَحد محاور التنمية لأي مجتمع[xxxvii]. لذا ؛ لابد من الإِعداد والتخطيط الجيدين لمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي ؛ لِيُجْعَلَ منها قوة منتجة لكافة مؤسسات المجتمع.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

كما أَنَّ التحديات التي تواجه الدول في الاقتصاد الكوكبي ، تتطلب اهتماماً كبيراً ومتزايداً بالتعليم العالي ؛ لأَنَّ معظم الأَفراد ، قد يغيرون من وظائفهم ، من ثلاث إِلى خمس مرات في حياتهم الوظيفية ، وكل وظيفة سوف تتطلب تعليماً جديداً غير نمطي ، ويصبح بعض الأفراد من القادرين مادياً على الاتصال ببعض المؤسسات الأكاديمية ؛ لشراء شهادات علمية يمكنهم بالحصول عليها من تغيير وظائفهم أو الترقي لوظائف أعلى.

ويتصل بهذا الجانب - أَيضاً - التحديات المستقبلية التي تواجه الاقتصاد ، في بعض الدول في عدد من القطاعات المهمة والحساسة مثل: التنمية الزراعية ، والأَمن الغذائي ، ومستقبل التطوير التكنولوجي ، وغير ذلك من تحديات تفرض مزيداً من الأعباء على الاقتصاد الوطني لهذه الدول ، والتي بدورها تفرض ضرورة الاهتمام بتطوير التعليم العالي والبحث العلمي بصفة خاصة ، لأَنَّ التنمية الاقتصادية المستمرة ، سوف تعتمد بشكل كبير على القوى العاملة التي تمتلك المهارات التكنولوجية المبتكرة ، وتوفير هذه النوعية ، يتطلب إِجراء التغيرات على نظم التعليم العالي ؛ لتطوير المهارات لدى الطلاب ، وذلك لإِعدادهم ، لمواجهة تغير الاحتياجات من القوى العاملة في القرن الحادي والعشرين[xxxviii].

وفي ضوء ما سبق ؛ يتبين أَنَّ هناك عبء كبير ، يقع على عاتق مؤسسات التعليم العالي ، للاستعداد لدخول عصر التكتلات الاقتصادية الكبرى ، ممَّا يلزمها العمل على جودة مدخلاتها وعملياتها ؛ لتخريج باحثين ملائمين لمواصلة مسيرة البحث العلمي باقتدار ، وقادرين على مسايرة التحديات ، التي كثيراً ما تكون متغيرة ومتجددة ، ويزداد هذا العبء مع وجود ظواهر سلبية في محيط البحث العلمي كظاهرة بيع الشهادات العلمية.

ولعل من أساليب العمل على جودة مدخلات وعمليات البحث العلمي والتقليل من آثار هذه الظاهرة ما يأتي[xxxix]:

- إعداد العاملين في إنتاج المعرفة: حيث تعد الموارد البشرية عالية التأهيل والكفاءة والخبرة من أهم مدخلات ومقومات العمل في الأنشطة البحثية والتطويرية ، ومن الملاحظ وجود ارتفاع مضطرد في عدد المنتسبين إلى مؤسسات التعليم العالي في البلدان العربية كما أن هناك قلة من المنتسبين والخريجين في تخصصات العلوم الإنسانية والطب والهندسة وفي اختصاصات العلوم والتقنية مما يعيق عملية بناء قدرة بشرية متوازنة في مجال العلوم والتقنية.
- الاستجابة لمتطلبات السوق وتلبيه الاحتياجات: إذ أن هناك استجابة ضعيفة لمتطلبات السوق في نظم التعليم العالي ذات العلاقة بالعلوم والتقنية.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

- دعم مجالات التعليم في العلوم والتقنية: حيث لوحظ قصور في متطلبات التعليم في تلك المجالات ؛ باعتبارها تتطلب توفير وتجديد منشآت وتجهيزات خاصة ومواد عالية الكلفة؛ مما يؤدي إلى تدن في مستوى الخريجين في هذا المجال والذي سيؤثر بدوره سلبا على قدرات مراكز الأبحاث والمؤسسات الإنتاجية المفيدة منهم.
- تشجيع العاملين في البحث والتطوير: فقد بلغ عدد المتفرغين لعمل البحث العلمي في البلدان العربية (٣٥٠٠٠) نصفهم تقريبا يعمل في مصر ، ويوجد ٣,٣٠ باحث لكل ١٠,٠٠٠ فرد من القوى العاملة في البلدان العربية ، وهي نسبة متدنية ؛ حيث تمثل ٣-١٠% من قيم هذا المؤشر في البلدان المتقدمة.
- دعم التعليم الفني والفنيين: حيث تدنت نسبة الفنيين لكل مليون مواطن ، فقد بلغت ٥٠ فني في الوطن العربي ، بينما تتجاوز ١٠٠٠ فني في الدول المتقدمة.
- دعم الإنفاق على البحث العلمي وترشيده: فقد لوحظ تدني مستوى الإنفاق على البحث العلمي في الأقطار العربية ؛ حيث أصبح لا يتجاوز ٠,٢ من الناتج القومي ، وتتفاوت هذه النسبة من بلد عربي إلى آخر ، بينما تتراوح نسبة ما ينفق على البحث في البلدان المتقدمة بين ٢,٥ إلى ٥% ، كما يأتي ٨٩% من الإنفاق على البحث العلمي في البلدان العربية من مصادر حكومية ، بينما تمثل المصادر الحكومية في أمريكا ٢٠-٣٠% والباقي من الصناعة ، في حين أن ٣% فقط من تمويل البحث في الوطن العربي يأتي من الصناعة ، مع ملاحظة أن معظم ما تنفقه الحكومات يذهب كرواتب وميزانيات تشغيلية.
- زيادة أعداد المؤسسات البحثية: فقد بلغ عدد مراكز وهيئات البحث العلمي ومؤسسات التعليم العالي والمراكز البحثية التابعة لها (٥٨٨) مركزا ، وبلغ عدد الجامعات العربية (١٨٤) والتي تمارس البحث العلمي والمرتبطة بالدراسات العليا والترقيات العلمية والذي يتسم بالطابع الأكاديمي دون ربطه بالاحتياجات المجتمعية ، كما بلغ عدد المراكز البحثية التابعة للجامعات (١٢٦) مركزا أغلبها متخصص في مجالات الأبحاث الزراعية والهندسية والصحية ، وتقل المراكز المختصة ببحوث الصناعة والطاقة والبتروكيماويات ، وبلغ عدد المراكز والهيئات البحثية المرتبطة ببعض الوزارات والمؤسسات الصناعية أو الزراعية (٢٧٨) معظمها في الزراعة والموارد المائية والصحة والتغذية والبيئة، وتقل أو تندر في مجال التقنيات الحيوية أو الإليكترونيات (لا تتجاوز ٣%) . فضلاً عن أن معظم مراكز البحث والتطوير في البلدان العربية غير مهيأة لتحويل ناتج بحث إلى منتج استثماري بسبب غياب هذه التوجهات عن اهتماماتها أو بسبب غياب المعارف والخبرات والإمكانات اللازمة للقيام بالأنشطة الابتكارية المطلوبة.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

- الاهتمام بالإنتاج العلمي في الإنسانيات والعلوم الاجتماعية بمستوى عالمي: من المعلوم أن العلوم الاجتماعية لم تظهر بمعناها التخصصي والأكاديمي إلا بعد حصول البلدان العربية على الاستقلال وارتبط ظهورها ببناء الدول والمشاريع التي طرحتها الحكومات الوطنية وأخضعت عند نشأتها لمطلب التركيز على موضوع التنمية للبحث عن حلول وقد ساعدت ظاهرة العولمة وما رافقها من أحداث ومشكلات ظهرت ، في تقليص فرص الدراسة والمشاركات التي يمكن للدارسين والباحثين العرب الاستفادة منها خارج إطار الوطن العربي خاصة أوروبا وأمريكا الأمر الذي أدى إلى زيادة عدد الأساتذة الجامعيين والباحثين أحادي اللغة مما أضعف قدرة الباحثين العرب على المشاركة في اللقاءات العلمية الدولية ، كما أن البحث العلمي في ميدان العلوم الإنسانية والاجتماعية يكاد ينحصر في الموضوع المحلي أو العربي حتى بين الأفراد الذين حصلوا على فرص للدراسة في أوروبا وأمريكا ؛ مما نتج عنه عدم تراكم رصيد علمي عربي عن الآخر ، فضلا عن غياب أو ندرة المؤسسات المهتمة بدراسة المجتمعات الأخرى في ضوء التحديات التي تواجهها البلدان العربية ؛ مما يساهم في الحد من اندراج البحث العربي في شبكات عالمية ، وعلاوة على ما سبق يتسم الإنتاج العلمي للباحثين العرب بأنه إنتاج فردي ولم يستطيعوا تكوين شبكات علمية عربية بالرغم من وجود بعض الجمعيات العلمية والاتحادات المهنية.

و - متغير ثورة المشروعات الوطنية الكبرى:

ولمواجهة ما سبق من ثورات عالمية ؛ اتجهت بعض الأقطار العربية ، ومنها المملكة العربية السعودية لتنفيذ مشروعات كبرى ، أَخذت طابعاً قومياً ، من هذه المشروعات التوسعات الزراعية العملاقة ، والمجمعات الصناعية ، ومشروع الاتجاه نحو الفضائيات ، وغيرها من مشروعات تستوجب تحديث نظم التعليم العالي والبحث العلمي الحالية ؛ لتوفير الكوادر التي تقود هذه المشروعات وتنفذّها.

ولا تزال هناك فجوة كبيرة بين الأقطار العربية والمجموعات الدولية في هذا المجال ، وتختلف الأقطار العربية فيما بينها من حيث حجم الإنفاق على البحث العلمي[xl].

والملاحظ أنّ نسبة الإنفاق على البحث العلمي بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي لم تتعد ٠,٥% في الأقطار العربية كافة لعام ١٩٩٢ وهي نسبة ضئيلة عند مقارنتها بمثيلاتها في السويد وفرنسا حيث بلغت٢,٩% و٢,٧ % على التوالي[xli].

وفي عام ١٩٩٩ كانت نسبة الإنفاق على البحث العلمي في الأردن ٠,٣٣% وفي مصر ٠,٤ %، ، وفي المغرب ٠,٢%، وفي كل من سوريا ولبنان وتونس والسعودية ٠,١% من إجمالي الناتج القومي، وتؤكد ذلك إحصائيات اليونسكو لعام ١٩٩٩ ، أما إحصائيات سنة ٢٠٠٤ لنفس المنظمة

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

العالمية.. فتقول إن الدول العربية مجتمعة خصصت للبحث العلمي ما يعادل ١,٧مليار دولار فقط، أي ما نسبته ٠,٣ % من الناتج القومي الإجمالي.. في حين نلاحظ أنّ الإنفاق على البحث العلمي في إسرائيل ماعدا العسكري حوالي ٩,٨ مليارات شيكل ، أي ما يوازي ٢,٦ % من حجم إجمالي الناتج القومي في عام ١٩٩٩[xlii] ، أما في عام ٢٠٠٤ فقد وصلت نسبة الإنفاق على البحث العلمي في إسرائيل إلى ٤,٧ % من ناتجها القومي الإجمالي[xliii].

ويُعدّ القطاع الحكومي الممول الرئيس لنظم البحث العلمي في الدول العربية، حيث يبلغ حوالي ٨٠ % من مجموع التمويل المخصص للبحوث والتطوير مقارنة ب٣ % للقطاع الخاص و٨ % من مصادر مختلفة ، وذلك على عكس الدول المتقدمة وإسرائيل ، حيث تتراوح حصة القطاع الخاص في تمويل البحث العلمي ٧٠ % في اليابان ، و٥٢ % في إسرائيل والولايات المتحدة والدول الأخرى ، ومن جهة ثانية فلقد غلبت مهمات التدريس على حملة الشهادات العالية (ماجستير ودكتوراه) في الدول العربية ، وانعكس المستوى المنخفض للدعم المالي للبحث العلمي في موازنات الجامعات العربية على إنتاج البحوث ، التي لم تستنفد سوى ٣١ % من مجموع وقت عمل الباحثين ، علماً أن الجامعات تستخدم ما يزيد عن ١٩ % من مجموع الاختصاصيين وحملة الشهادات العليا في الدول العربية ، ويضاف إلى ذلك العلاقة الهزيلة أو المعدومة بين قطاع الصناعة وعالم الأعمال من جهة ، ومؤسسات البحوث الجامعية وغير الجامعية من جهة أخرى مع تركيز اهتمام الأساتذة على القيام بأبحاث بهدف الحصول على الترقيات الأكاديمية ، التي لا علاقة لها بأسواق العمل[xliv].

ونعلم أن التخصصات التي تدرس في بعض الجامعات هي عبء تام على التنمية وليست فقط غير مطلوبة في سوق العمل ، كما نعلم أن ميزانيات البحث والتطوير في معظم جامعاتنا كانت ، أو لا تزال ، غير كافية ، أما النظام الجامعي نفسه فهو بحاجة إلى التحديث وخصوصاً ما يتعلق بالمساحة التي يجب أن تعطى للجامعات نفسها كي تتحرك بمرونة وبما يتناسب مع الحرية الأكاديمية المطلوبة لبيئة جامعية خلاقة[xlv].

وبالنسبة للجامعات الخاصة في الدول العربية التي انتشرت بصورة لافتة ، فيما يشبه الطفرة في السنوات الأخيرة ، سواء منها الجامعات المحلية والجامعات الأجنبية – وخاصة في منطقة الخليج ومصر والأردن- يبدو من الصعب إجراء تقييم كامل لها عن هذه الفترة القصيرة ، وإن كان الواقع يشير بأن أغلبها غير معتمد على نفسه في الهيئة التدريسية ، كما أن المناهج فيها لا تختلف جوهريا عن تلك السائدة في الجامعات الحكومية ، ثم إن هذه الجامعات الخاصة الجديدة هادفة إلى الربح بحكم طريقة قيامها على أيدي رجال الأعمال ، بعكس حال الدول الصناعية المتقدمة والتي تؤدي فيها التبرعات والهبات والوقفيات والتمويل الأهلي عموما دورا جوهريا ، وهذا الواقع ينذر

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

بإمكان أن تتحول هذه الجامعات في بلادنا إلى كيانات مغلقة على القادرين ماليا ، وتؤول من ثم إلى آلية لتعميق الانقسامات الاجتماعية[xlvi].

وبالنسبة للبحث العلمي في الجامعات بصفة خاصة، تشير التقارير إلى أن هناك قضيتين أساسيتين هما[xlvii]:

- افتقاد السياسة العلمية والتكنولوجية المتكاملة ، وسياسة الابتكار، بل افتقاد الرؤية الإستراتيجية طويلة الأمد ، بل هناك ما هو أكثر دلالة على ذلك من غياب الطلب الاجتماعي على البحوث العلمية ونواتج التطوير التكنولوجي ، نظرا لأن الحكومات ومؤسسات الإنتاج السلعي والخدمي في كافة الدول العربية ، لا تلجأ إلى الجامعات ومؤسسات البحث العلمي، ثم إن هذه أيضا لا تلجأ إلى تلك ، وتتم إقامة المشروعات العربية الكبرى بطريقة تسليم المفتاح مع المقاولين والموردين الأجانب ، فتذوى هياكل البحث العربية ، وينزوي الباحثون ، وتخلو المشروعات الإنتاجية في بلادنا من وحدات البحث والتطوير وهي عصب التطوير التكنولوجي في كل شركة من شركات العالم الصناعي.
- عدم الاستخدام الأمثل للقوة البشرية العلمية والتكنولوجية ، حيث تعد الأبحاث من قبل الكادر الجامعي لأغراض الترقيات ، وليس للتطوير الإنتاجي والابتكار ، وإلى الجامعات ينتمي معظم الباحثين العلميين في بلادنا ، أما في العالم الصناعي فتعد أغلب البحوث بطريقة شراكات البحث على أساس العقود المبرمة بين الجامعات والمؤسسات البحثية وبين الحكومة

وتبدو أهمية وخطورة ما طرح في أن الحكومات العربية لا تتعامل مع البحث العلمي كعقل لها يرشدها إلى معالجة مشاكلها، ومشاكل التنمية؛ [xlviii].

ومع أن معظم المؤسسات المعنية في الوطن العربي بصفة عامة ، والمملكة العربية السعودية بصفة خاصة - بما فيها مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي - تهدف في النهاية تغطية هذه المشروعات بالكوادر الفنية المدربة ، إلا أنَّ نظم التعليم الحالية لا تزال تقليدية في بنيتها المعرفية ، ولا تتضمن ما يفيد مساعدة المتدربين على التفاعل ، أو التكيف مع المتغيرات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية الحادثة في المجتمع[xlix]. ومن ناحية أُخرى ، فإنَّ نظام التعليم بهذه البنية ، لا يمكنه إعداد وتخريج طلاب وإكسابهم مهارة عالية ، ودراية سليمة بأساليب العمل التكنولوجية وآلياتها ، التي تعتمد عليها المشروعات الوطنية ، بينما البنية المنشودة ينبغي أنْ "تنمي في الأفراد والجماعة ، القدرة على تعليم الذات ، ونقد الذات ، وتقييم الذات ، والتطلع المتحمس إلى تجديد الذات"[l]. كما إن نقل وتوطين التقنية وإنتاج المعرفة بما يسمح بتوليد تقنيات جديدة ، يستدعيان

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

سياقاً تنظيمياً محفزاً لإنتاج المعرفة ، يعزز الروابط بين مؤسسات البحث والتطوير من جهة ، وقطاعات المجتمع الإنتاجية والخدمية من جهة أخرى ، وينمي القدرات الوطنية على الابتكار[li]. والتجديد باستمرار سمة العصر الذي نعيش فيه ، ويجب أَنْ يكون ركيزة رئيسة لفلسفة نظام التعليم في الأقطار العربية.

المحور الثالث

الملامح العامة لظاهرة بيع الشهادات العلمية في الأقطار العربية

يتناول المحور الحالي بعض الملامح المهمة التي تجسد ظاهرة بيع الشهادات العلمية في الوطن العربي بصفة عامة ، والمملكة العربية السعودية بصفة خاصة ، وتتمثل تلك الملامح في: أسباب الظاهرة ، والآثار السلبية لها ، وفيما يأتي التفصيل:

أولاً: أسباب ظاهرة بيع الشهادات العلمية في الأقطار العربية:

يقف وراء انتشار ظاهرة بيع الشهادات العلمية في الأقطار العربية عدد من العوامل من أهمها ما يأتي:

١ - صعوبة الدراسة في الداخل:

يواجه الكثير من الخريجين السعوديين صعوباتٍ بالغةً في الحصول على مقعدٍ دراسي في الجامعاتْ بمختلف الدرجات ، ورغم تصريح وزير التعليم العالي عن أن الجامعات السعودية العشرين استطاعت أن تستوعب خلال العام الدراسي ١٤٢٨ - ١٤٢٩هـ ما يزيد عن ٧١% من خريجي الثانوية ، إلا أن هذه النسبة تبدو غير دقيقة في ظل فشل الكثير من الخريجين في الحصول على مقعدٍ دراسي[lii].

والأمر لا يختلف كثيراً لدى الراغبين في الحصول على درجتي الماجستير والدكتوراه ، نظراً لمحدودية المقاعد المخصصة ، وصعوبة التفريغ الوظيفي التي تواجه الكثير منهم ، ؛ يصبح الأمر بالغ الصعوبة خصوصاً في ظل ارتفاع التكلفة المعيشية والدراسية بالخارج وإلغاء بعض الامتيازات بالداخل وأهمها السكن الطلابي[liii] ؛ ومن هنا يلجأ البعض إلى سلوك الطرق السهلة في الحصول على شهادات وألقاب علمية بالطرق الملتوية.

٢ - إغراءات إعلانات المكاتب:

ومع وجود بعض الصعوبات ، تعمل مكاتب بيع الشهادات على اجتذاب زبائنها وفق أكثر الأساليب إغراء وجذباً ، فمن ضمن قائمة بأسماء الجامعات الأمريكية والأوربية يمكن للشخص انتقاء الفرع الذي يرغب بالحصول على شهادتهِ منه ، وفق تسعيرةٍ توصف على أنها مقبولةٌ جداً مقارنةً بسواها حيث يمكن للشخص الحصول على شهادة البكالوريوس مُقابل ١٠ آلاف ريال ، وشهادة الماجستير مُقابل ١٣ألفاً ، بينما يمكن للفرد الحصول على شهادة الدكتوراه مُقابل ما لا يزيد عن ١٤ ألفاً.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

والآمر يبدو أكثر جذباً عن طريق الإعلانات المنتشرة في الانترنت والتي تعد بإيصال الشهادة العلمية لمن يطلبها خلال ١٠ أيامٍ فقط وبمبلغ زهيد لا يزيد عن ٣٠٠٠ دولار في بعض من تلك المكاتب ، ووفق الآلية التي تعمل بها هذه المكاتب ؛ فالدراسة من خلال هذه الفروع تعتبر الأسهل ؛ إذ على من يرغب أن تدرس ٨ مواد فقط مع تقديم مشروع التخرج للحصول على درجة البكالوريوس ، بينما لا تحتاج الدراسة أكثر من ٥ مواد فقط مع تقديم أطروحة للحصول على درجتي الماجستير أو الدكتوراه .

وتوجد بعض المكاتب تتعامل بشيء من الجدية ؛ حيث تعد الفرد بمنحه شهادة حسب الخبرة التي يملكها ، ولكن يزيد سعر الشهادة ويطول الوقت حتى أنه يصل أحيانا إلى ٨ أشهر[liv].

وفي هذا الصدد ، لابد من التنويه على أنه إذا كان من المسلم به ضمان حرية البحث والابتكار للعلماء والباحثين ، فإن ذلك يجب أن يقترن بمسئولية أكبر من جانب العلماء والمبتكرين أنفسهم على أساس الالتزام بميثاق أخلاقي يحدد مسار البحث ووجهته ، بحيث لا يقتصر الأمر على عدة خواطر ، بل يجب أن يسبق أي مشروعات علمية نوع من التفكير العميق في النتائج والآثار [lv].

ومن أساليب الإغراء التي تستخدمها المكاتب إرسال رسائل إلكترونية تعرض خدماتها في بيع الشهادات الدراسية وبأسعار مغرية لجميع المراحل الدراسية وبشكل دعائي أشبه ما يكون بترويج سلع استهلاكية ، أما طريقة التعامل فإنها أشبه ما تكون ببيع المخدرات ، ولوحظ أن الرسائل كانت موجهة إلى الخليجيين بالذات ؛ مما يفسر تأثير العامل المادي وراء انتشار الظاهرة في بعض الأوساط الميسورة في الأقطار العربية ، ولكل شهادة ثمن يناسب مستواها العلمي ؛ فثمن شهادة البكالوريوس ١٥٠٠ يورو ، وثمن شهادة الماجستير بلغ ٢٠٠٠ يورو ، أما ثمن شهادة الدكتوراه فقد بلغ ٤٠٠٠ يورو[lvi]. ومع هذه المبالغ العالية المطلوبة ، تجد مكاتب الإغراء زبائنها وروادها القادرين على دفع تلك المبالغ.

٣ - الوجاهة الاجتماعية:

رغم كون هذه الشهادات غير معترف بها من قبل وزارة التعليم العالي ، وبالتالي فلا يمكن أن يُعول عليها في الحصول على وظيفة في القطاع الحكومي أو حتى الخاص باستثناء الشركات أو المؤسسات التي تتبع لها نفس الجامعة المانحة للشهادة وبشكل نادر بالطبع ، إلا أن الكثيرين يقبلون عليها أملاً في الحصول على وظيفة في القطاع الخاص ولو بشكل غير قانوني[lvii].

ومع كون الشهادات غير مُعتمدة إلا أنها تُحقق للكثيرين مزيداً منْ الوجاهة الاجتماعية ، وهذا ما يُفسر كونْ الكثيرين ، ممن تقدموا للحصول على شهادات الماجستير والدكتوراه كانوا من العاملين في مؤسسات حكومية وضمن مراكز مرموقة ، وبعضهم أراد الحصول عليها ؛ إذ يكفيه من الأمر

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

كله الحصول على اللقب العلمي ، والمناداة به في المعاملات غير الرسمية ، وأحياناً المعاملات الرسمية.

٤ - ضعف الرقابة على بعض الجامعات الخاصة:

كون برامج الدراسات العليا في التعليم العالي تتعرض للغش والتدليس والكسب التجاري البحت ؛ فذلك مؤشر على وجود خلل في منظومة المجتمع ، وضعف في بناء السواعد الأساسية للتنمية البشرية ، وهذا القول ينطبق على الجامعات التي تبيع ما يمكن أن يسمى بالوهم للموظفين والطلبة الذين يرغبون مواصلة تعليمهم العالي والحصول على الدرجات العلمية التي تمنحها برامج الماجستير والدكتوراه التي تروج لها بعض تلك الجامعات التي تحاكي في مسمياتها وبرامجها بعض الجامعات والمؤسسات العلمية المرموقة في الغرب ؛ لتستفيد من شهرتها ومكانتها العلمية ، فكانت كمن يقلد علامات تجارية في السوق التجاري[lviii].

وفي هذا السياق ؛ تزداد المطالبات في الآونة الأخيرة بإنشاء مركز وطني لتوثيق الشهادات وذلك للحد من انتشار الشهادات المزورة ، في الوقت الذي تُطالب فيه الجهات المسئولة بإغلاق المكاتب التي تصدر شهادات غير معتمدة أو التي يثبت عليها تجاوزات قانونية[lix].

ويُرجح أن السبب الرئيس لوجود الكثير من أصحاب الشهادات غير المعتمدة أو المزورة في القطاع الخاص هو عدم تطبيق وزارة التعليم العالي لآلية معادلة الشهادات العلمية في القطاع الخاص بشكل دقيق على عكس القطاع الحكومي ، الأمر الذي يزيد من تفاقم المشكلة في هذا القطاع خصوصاً مع ندرة المفتشين مقابل العدد المطرد للمنشآت الخاصة ، ومع سعي وزارة التعليم العالي لاحتواء المشكلة ، إلا أن الآلية التي تعمل بها حتى الآن تبدو غير فاعلة[lx] ، خصوصاً مع افتقار موقع الوزارة لقائمة بأسماء الجامعات المعتمدة لتلك الشهادات والتي يمكن الاطلاع عليها من قبل الزائر ، واستمرار مكاتب بيع الشهادات في نشاطاتها في تقديم شهادات غير مُعترف بها من قبل الدولة يحتاج لقرارات واضحة وعاجلة تناسب العصر حتى لا تهدر الأموال في أوراق لا تسمن ولا تغني من جوع.

ثانياً: الآثار السلبية لظاهرة بيع الشهادات العلمية في الأقطار العربية:

ترتب على انتشار هذه الظاهرة عدد من الآثار السلبية ، بعضها يرتبط بتدني مستوى القيم وانتشار الفساد وبعضها يتصل بالجانب المادي ، والبعض الآخر يتصل بالجانب التعليمي ، كما توجد بعض الآثار السلبية ذات الصلة بالطلاب ، كما يتصل بعضها بالجانب الأخلاقي .

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

وفيما يأتي توضيح تلك الآثار:

١ - فيما يتصل بتدني مستوى القيم:

إن إنتاج الأفكار في مختلف المجالات المعرفية ، عملية مرتبطة بالنشاط المادي والاجتماعي للبشر ، لأن المعرفة عندهما مرتبطة بشروطها الاجتماعية ولا توجد خارج هذه الشروط ، وعليه فإن المنهج الاجتماعي يؤكد أهمية العوامل الاجتماعية ودورها الأساسي في المعرفة العلمية ، إذ ينطلق هذا المنهج من أن عوامل اجتماعية مثل: التنافس ، والتمويل ، والغيرة ، والتراتبية الاجتماعية للعلماء ، والمصالح الاجتماعية ، والخداع لها دور كبير في عملية تكون الحقيقة وإثبات المكتشفات العلمية ، وأن العوامل الاجتماعية تؤثر في شكل المؤسسات العلمية وسلوكيات العلماء وكذلك مضمون المعرفة العلمية ذاتها[lxi].

وتأسيساً على ما سبق ؛ فإن الواقع الاجتماعي في الوطن العربي بصفة عامة ، والمملكة العربية السعودية بصفة خاصة ، وفي أعقاب الفورة النفطية ، وما ترتب عليها من قيم استهلاكية ترفية سلبية ، أصابت عدداً من القيم والحوافز الاجتماعية التي كان يمكن أن تؤازر وتساند الإبداع واكتساب ونشر المعرفة.

غير أن القيم السلبية التي انتشرت خلال الفترة الماضية قعدت بالإبداع وأفرغت المعرفة من مضمونها التنموي والإنساني ، فقد ضاعت القيمة الاجتماعية للعالم والمتعلم والمثقف ، كما أن التعليم فقد قدرته على توفير الإمكانات التي تتيح للفقراء الارتقاء الاجتماعي ، وباتت القيمة الاجتماعية العليا للثراء والمال - بغض النظر عن الوسائل المؤدية إليهما - وحلتا الملكية والامتلاك محل المعرفة والعلم ، لذا لن يكون أمراً مصطنعاً أن يتجه التفكير في قضية إنتاج المعرفة وتقدم الثقافة إلى تأكيد القول: إن ذلك لن يتم إلا إذا أمكن كسر حلقة القيم السالبة التي تحول دون تفتح العقول والنفوس ، ويرتبط بهذا عمل دؤوب لتصويب منظومة القيم الخلقية ، والقضاء على الفساد الذي يزين طرقاً ملتوية للكسب غير الشرعي ، ويعوق حركة التقدم المعرفي للمجتمع[lxii]. ومن أشد أنواع الفساد ، التزوير ؛ فالتزوير حرام في دين الله ، لقول الله تعالى :فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ(الحج : آية ٣٠) ، ومن التزوير المحرم التزوير في الوثائق والشهادات ، لأن التزوير فيها لا يخرج عن حد التزوير المنهي عنه ، قال الحافظ ابن حجر: ضابط المزور وصف الشيء على خلاف ما هو به ، وجاء في الموسوعة الفقهية : التزوير يشمل التزوير والغش في الوثائق والسجلات ومحاكاة خطوط الآخرين وتوقيعاتهم بقصد الخداع والكذب[lxiii] ، فكل هذه المعاني موجودة في تزوير الشهادة العلمية.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

٢ - فيما يتصل بالنواحي المادية:

مع تزايد التحذيرات من قِبل وزارة التعليم العالي في المملكة حول وجود العديد من الجامعات الوهمية التي تقدم شهادات مزورة ، ومع ارتفاع وتيرة المطالبة بوضع حد لطوفان الشهادات المغشوشة التي طالت فضائحها الكثير من الأجهزة الحكومية والخاصة ، لا تزال مكاتب بيع الشهادات المنتشرة في مدينة الرياض أو مدينة جدة والفروع التابعة لتلك المكاتب في باقي المدن تقدم عروضها المغرية للمواطنين في الحصول على شهادات رفيعة من جامعات أمريكية أو أوربية تحت غطاء ما يعرف بالتعليم من بُعد ، ورغم اللغط الذي يحيط بهذه المكاتب ؛ إلا إنها لا تزال تلقى رواجاً واسعاً من قبل البعض[lxiv].

وقد أوضح الباحث السعودي سعد الرشود تقديم بعض الجامعات لبرامج تسويقية للشهادات في الدراسات العليا تعرضها تلك الجامعات وتجتذب الطلبة حيث وصل عرض إحدى الجامعات الوهمية في جمع رسالتي الماجستير والدكتوراه مبلغ ٤٨ ألف ريال ، مضيفاً أن إمارة المنطقة الشرقية سبق أن تفاعلت وأغلقت مكاتب بعض الجامعات بعد ثبوت أن أغلب الحاصلين على شهادات عليا يستغرقون مدة زمنية لا تتجاوز شهوراً ، وأشار الباحث ذاته إلى توجه بعض الحاصلين على تلك الشهادات للالتحاق بجامعات عالمية بنظام التعليم المنتظم وإعادة البحث العلمي لوصوله إلى قناعة بعدم استفادته الشخصية من بحثه السابق ؛ مما تسبب في هدر الجهد والوقت والأموال مقترحا تكثيف نوعية المادة التعليمية وفتح التخصصات بنظام التعليم عن بعد في الجامعات السعودية ، كما أن آلية التعلم في تلك الجامعات تكون بتقارير وملخصات روتينية ، ويُحدد له مشرف صوري ، يختاره الطالب ، وخلال شهرين يمنح درجة الماجستير بشهادة تسيء إليه أكثر من أن تعطيه[lxv].

وفي هذا المناخ تتحمل وزارة التعليم العالي بالمملكة مسؤولية المشكلة ، وذلك بسبب محدودية البرامج الأكاديمية وتخصصات الدراسات العليا في الجامعات السعودية ، كما أن الوزارة لا تتيح برامج في الجامعات في التعليم عن بعد إلا قليلا ؛ ومن هنا يقترح الباحث ضرورة التأكد من حصول المتقدم على الشهادة في دراسته العليا أو الجامعية بمادة تعليمية جيدة ورفع تقارير تكثيف التوعية عن تلك الجامعات بمسمياتها وعرض قائمة تشمل أسماء الجامعات المعترف بها داخل وخارج المملكة سواء بنظام التعليم عن بعد أو بنظام التعليم.

٣ - فيما يتصل بالجانب التعليمي:

أشار أحد الباحثين إلى احتياج المجتمعات العربية لكفاءات تعليمية متدربة ، في الوقت الذي يسعى فيه بعض الطلاب إلى الالتحاق ببعض الجامعات التي تقدم دبلومات غير معترف بها ، وليس لها إلا الهدف الربحي ، وأحد النواتج المترتبة على ذلك هو تدمير البيئة العلمية والثقافية في المجتمع[lxvi].

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

وإضافة إلى ما سبق ؛ فإن هذه الممارسات تهدد وتعصف بمستقبل التعليم ؛ ورغم الجهود المكثفة التي تبذلها الجهات المختصة لمحاربة هذه الظاهرة وتضييق اتساع دائرتها إلا أنهم يتخذون أساليب ملتوية ويتحايلون على زبائنهم من محبي الشهرة السريعة خاصة الأجانب[lxvii].

هذا من جانب ، ومن جانب آخر تزداد الرشاوى داخل المؤسسات التعليمية العليا في بعض البلدان - كروسيا - حيث توجد طائفة من العاملين في هذه المؤسسات تتلقى مبالغ غير شرعية ، لقاء مساعدتهم الراغبين في الانتساب إلى الجامعات أو في تقديم الامتحانات والاختبارات بنجاح. وفي محاولتها للتغلب على مثل تلك الصعاب، قررت المملكة العربية السعودية سحب جميع مبتعثيها من أوكرانيا وتحويلهم لدول أخرى نظراً لتدني مستوى الجامعات بها.

وخلال عام ٢٠٠٨م قامت وحدات مديرية الأمن الاقتصادي بالكشف عن ١,٣ ألف جريمة مرتبطة بالحصول على رشاوى ، وأن أغلب هذه الحالات قد وقع داخل المؤسسات التعليمية العليا ، الأمر الذي أصبغ عليها أنها أكثر المؤسسات الروسية فسادا[lxviii] ، ولعل من نافلة القول: أن تلك الممارسات ذات تأثير سلبي آني ومستقبلي على مستقبل التعليم ، ليس في روسيا فقط ، ولكن في الدول التي ترسل أبنائها إليها ومنها المملكة العربية السعودية.

٣ - فيما يتصل بالطلاب:

يؤكد أحد الباحثين السعوديين وجود جامعات تصدر شهادات وهمية في المملكة ، ويمتهن كثير منها نظام التعليم عن بعد بالأساليب الإلكترونية ، مشيراً إلى أهمية تحرك الجهات المختصة لإيقاف الظاهرة ، ومنع القائمين عليها من استغلال وسائل الإعلام للترويج لها دون ترخيص من الوزارة ، وأشار الباحث إلى وجود فئتين متأثرتين بتلك الظاهرة: فئة الطلاب بعد توقيع الاعتراف بتلك الشهادات من وزارة التعليم العالي ، والجهة الثانية المتضررة هي جهة التوظيف بخداعها لعدم صلاحية الشهادات[lxix].

ومن الطبيعي أن الذين يحصلون من أعضاء هيئة التدريس ومعاونوهم على تلك الشهادات المزورة يعانون ضعفاً علمياً وتدنياً في مستوى الأداء مع طلابهم ، وهذا ما أكدته شكاوى بعض الطلاب ؛ ففي خبر نشر بموقع جريدة الرياض "أن طالبات حائل اشتكين أربع سنوات قبل أن يتم اكتشاف تزوير شهادة معيدة لديهن"[lxx].

بينما يشير بعض المدرسين في الكليات والمعاهد المتورطة في الرشاوى والفساد المرتبطين ببيع وتزوير الشهادات العلمية إلى أن الطلاب هم المبادرون عادة لدفع الرشاوى ، وذلك لعدم رغبتهم في بذل الجهد والدراسة.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

٤ - فيما يتصل بالجانب الأخلاقي:

تمثل الدراسات العليا في الجامعات التي تنتشر بها الظاهرة تصرفاً غير أخلاقي ؛ حيث يعتبر ذلك شراء لشهادة تمنح لمن لا يستحقها ، كما يعتبر كل من يلجأ إلى مثل هذا الجامعات في الحصول على درجات علمية مزورة ليسوا أهلا للاحترام الوظيفي في القطاع الحكومي أو الخاص[lxxi] ، ويرتبط بهذا الجانب غير الأخلاقي للظاهرة انتشار الرشوة ؛ حيث استشراء الفساد في المجتمع بصفة عامة ولدى كبار المسئولين بصفة خاصة.

وفي هذا الصدد يشبه مورتن خضوع العلماء والمؤسسات العلمية للقواعد الأخلاقية بخضوع المواطن للنظام الديمقراطي وقواعده ، وبالنسبة له "تعد المؤسسة العلمية نموذجاً للديمقراطية ، حيث إن لديها قواعد فنية وأخلاقية ونظام مكافآت يضمن المراقبة الاجتماعية ومطابقة التصرفات للقواعد"[lxxii]. كما يزداد تطور المؤسسة العلمية ، إذا كان المجتمع الذي تعيش في كنفه مجتمعاً ديمقراطيا ، وبالعكس فإن الأنظمة الشمولية لا تساعد على تطور المؤسسات العلمية ، لأن هذه المؤسسات لن تستمر من دون المعيار الأخلاقي الديمقراطي ، فهذا المعيار يلعب دوراً كبيراً في تنظيم العلاقات الاجتماعية ضمن المؤسسات العلمية[lxxiii].

ويؤكد الخبراء على أن أشكال الرشاوى تتنوع كل عام ، ويظهر الجديد منها في كل سنة ، فعلى سبيل المثال لم يعد الطلاب كالسابق يدفعون نقدا لقاء اجتياز الامتحان بسلام ، بل باتوا يحولون المال لحساب مصرفي للأستاذ ، أو يشترون له بطاقة استجمام خارج البلاد ، ويرى هؤلاء الخبراء أن السبب الرئيس في الرشوة في مجال التعليم العالي هو انعدام الإجراءات الفعالة في مجال مكافحة الرشوة[lxxiv].

وفي عصر التقنية - التي يسّرت كل شيء تقريبا – بات من الواضح أن التزوير العلمي بات أسهل وكذلك هو حال طلب العلم والمعرفة من خلال الخدمات والكنوز الالكترونية المبثوثة أمام العالم.

وليس من المستغرب - كثيرا - أن نجد البعض ، في ظل واقعنا الاجتماعي ، حاصلين على درجات جامعية كالماجستير والدكتوراه ، ولا ترتبط أسماؤهم بها بأية علاقة فكريّة ، إن ذلك مرده – في الأساس - أزمة أخلاق تعيشها المجتمعات العربية[lxxv].

المحور الرابع

واقع ظاهرة بيع الشهادات العلمية في الأقطار العربية

في هذا المحور يتناول الباحث واقع ظاهرة بيع الشهادات العلمية في الأقطار العربية من حيث انتشارها في بعض التخصصات ، وفي مراحل الماجستير والدكتوراه ، وفي مرحلة ما بعد الدكتوراه ، وفيما يأتي توضيح ذلك:

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

١ - انتشار الظاهرة في بعض التخصصات:

لم يعد التحصيل العلمي ، على ما يبدو، هاجس الكثير من الشباب ممن يسعون للحصول على شهادات أكاديمية عالية ، ولم يعد من مبرر لذهابهم إلى الجامعات والبحث عن أكثرها شهرة وعراقة في مستوياتها العلمية ، ثم الجلوس على مقاعدها ، والاستماع إلى محاضرات الأساتذة ، وزيارة رفوف المكتبات ، وقضاء ساعات طويلة أمام شاشات الإنترنت للغوص في بطون المراجع والمصادر والوثائق وغيرها.

لم يعد ما سبق ضرورياً بالنسبة إلى الكثير من طلابنا ، وبات عبئاً زائداً ، في ظل توافر ما يرون فيه بديلا تقدمه الشبكة الالكترونية الدولية ؛ إذ تعج شبكة الإنترنت بمواقع لمؤسسات تقول عن نفسها أنها جامعات تمنح شهادات[lxxvi].

وفي الواقع تنتشر هذه الظاهرة في بعض التخصصات العلمية ، بصورة أكثر وضوحاً عن بعض التخصصات الأخرى ؛ فمن التخصصات التي تبرز فيها تلك الظاهرة الدراسات القانونية ؛ فقد قامت كلية بيمبروك لدراسات القانون في جامعة أكسفورد بمنح أحد أبناء الممولين فرصة التسجيل في الكلية مقابل مبلغ ثلاثمائة ألف جنيه إسترليني ، كدعم من هذا الممول لكليات الجامعة مقابل، على الرغم من أن قواعد القبول للطلاب في كليات جامعة أكسفورد تخضع لمعايير مشددة انسجاما مع قوانين الجامعة محافظة منها على تقليديتها التي تعصف بها مثل تلك الممارسات غير المهنية ، ومن التخصصات أيضاً تخصص الجرافوثيرابي والذي تمنح فيه بعض الجامعات الأمريكية درجات علمية ماجستير ثم دكتوراه مقابل دفع بعض الأموال[lxxvii].

وقد نشر خبر على صفحات الإنترنت مفاده: أنه تم إيقاف خمس محاضرات في كليتي التربية للبنات بنجران وشرورة عن طريق الوكالة المساعدة للشؤون التعليمية بالرياض بعد اكتشاف تزوير في شهاداتهن ، وإن المحاضرات يحملن شهادة ماجستير في الاقتصاد تخصص ملابس وماجستير في الاقتصاد تخصص سلامة أغذية وماجستير في أصول تربية وماجستير في الحاسب الآلي وماجستير في التاريخ وجميعهن وافدات من جنسيات عربية[lxxviii].

وطبقاً لتقصّ أجرته جريدة الوطن ؛ فإن في السعودية قرابة ١٨ فرعاً لجامعات وأكاديميات خارج البلاد التحق بها قرابة ٥ آلاف طالب وطالبة ، وهي أرقام تعكس الخطر الذي تشكله هذه الجامعات الوهمية[lxxix].

وبصفة عامة يمكن القول: أن وجود جامعات وهمية مرتبط – جزئياً - بسوق العمل وبيئة التعليم ؛ وأدى ذلك إلى عدم ممانعة الجامعات الوهمية من بيع الشهادات للطلاب ، طالما أن عدم التأهيل هو الحالة العامة ، فسواء كانت الشهادة من جامعة معترف بها أو غير معترف بها ، وسواء كان الخريج متميزا أو غير متميز ، فسوف يجد له مكانا في سوق العمل داخل المملكة ، إن وجود

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

ثلاثمائة ألف عاطل عن العمل لهو صيد سهل لجامعات الوهم ، بعد إغلاق جميع الأبواب أمامهم ، ومع الاعتراف الكامل والتام بأن هذا لا يعطيهم مبررا ولا عذرا في التحاقهم بمثل هذه الجامعات ، إلا أن الكثير من الحالات التي يتم اكتشافها كل يوم في سوق العمل لدينا ، كلها تؤكد أننا سوق مخترق وليس لدينا أي معايير يمكن أن تكشف المزورين ؛ فليس من المستغرب أن نسمع عن جامعات تقدم برامج تعليم طبية بالمراسلة وأن تجد من يصدقها في بلادنا ويدفع أمواله للحصول على شهادة في الطب بالمراسلة ثم بعد ذلك يجد من حصل على هذه الشهادة فرصة عمل كطبيب في مؤسساتنا العريقة[lxxx] ، ويتطلب ذلك القيام بدور تكاملي وتنسيقي بين الوزارات المختلفة في هذا الشأن.

٢ - انتشار الظاهرة في مرحلة الماجستير والدكتوراه:

بمؤهلات احتيال وتدليس ، اشترى بعض رجال الأعمال والسياسة والكتاب والفنانين ، شهادات مزورة دكتوراه في العلم والأدب والسياسة[lxxxi] ، في كثير من البلدان العربية ، ففي بلد عربي عريق في مجال التعليم العالي كمصر ، ذكر فهمي هويدي إن هذه ظاهرة – ظاهرة بيع شهادتي الماجستير والدكتوراه - تفشت في مصر خلال السنوات الأخيرة ، وعبر عن الوجه القبيح لتلك الظاهرة بقوله: أن المستوى الأكاديمي وصل إلى مستوى الصفر في جامعاتنا ، حتى خرجت من قوائم المؤسسات العلمية المحترمة ، واستشهد في ذلك بإعلان نشره أحد أساتذة الجامعات عن استعداده لتوريد الأبحاث العلمية اللازمة للراغبين في الحصول على الماجستير والدكتوراه ، وأضاف أن ثمة ولعاً شديداً بالألقاب في مصر والعالم العربي بوجه أخص ، وأنه في أزمنة التراجع ، وفي العالم الثالث عموماً ، لا تقاس قيمة المرء بما يضيفه في مناحي الخير والبناء والمعرفة ، ولكنها تقاس بمقدار وجاهته سواء استمدها من مال وفير أو ألقاب كثيرة[lxxxii].

وفي الواقع أن بدء انتشار هذه الظاهرة في بلد كمصر كان في أعقاب ثورة يوليو ١٩٥٢م ؛ حيث عرف البعض ممن اشتروا الشهادة من دول أوروبا الشرقية في فترة الاتحاد السوفييتي ، أو أهديت إليهم لأسباب سياسية ، كما عرف عدد من الضباط حرصوا على اقتناء اللقب بعد الثورة ؛ فحصلوا على الدكتوراه التي جرى تفصيلها ؛ لتتناسب مع الصدارة السياسية التي تبوءوها ، وكان ذلك على سبيل المجاملة في اغلب الأحوال [lxxxiii] ، لكنها تعتبر أكثر انتشاراً في بعض الدول العربية النفطية ، ومنها المملكة العربية السعودية.

وفي العراق ظهرت ملامح هذه الظاهرة خلال السنوات الأخيرة ؛ حيث أسبغ عدد من المسئولين الكبار على أنفسهم لقب دكتور ، الذي لم يحوزوه أحد منهم ، مستغلين سلطانهم ، ولم يكن يعرفون الجامعات التي يزعمون أنها منحتهم شهاداتهم ، ولم يسمع بها أحد ، ووصل حجم الظاهرة إلى الدرجة التي دعت مطالبة البعض – على المستوى الرسمي - وزارة التعليم العالي معادلة تلك الشهادات ، بل توجيه تحذير إلى وزارة المالية بوقف صرف رواتب كل من لا تصل وثائقهم الدراسية

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

في الوقت المحدد ، وتلاحق هيئة النزاهة البرلمانية ٩٠٥ قضية تزوير شهادات علمية لمسئولين عراقيين[lxxxiv].

وفي ليبيا ، يوجد العديد من الاقتصاديين حصلوا على شهادتهم العليا من جامعات تبيع الشهادات ؛ إذ يتولى أحد الأساتذة كتابة الأطروحة ، أو البحث ، وقد مارس البعض منهم مهناً مرموقة وتسلل البعض الآخر من هؤلاء إلى السلطة الشعبية ، وإداراتها وإلى الشركات العامة[lxxxv].

وفي المملكة العربية السعودية ، يتجه بعض الباحثين - عن وجاهة اجتماعية - إلى شراء شهادات الماجستير والدكتوراه التي تقدم عروضها بعض الجامعات بدون جهد منهم ، وما عليهم إلا دفع الأموال نقداً ، ومع الوقت صارت التجارة رائجة يقبل عليها هؤلاء الباحثين على أمل العمل في الجامعة أو أي وظيفة عليا ، وذلك نظراً لما تقدمه بعض الجامعات العربية ، وخاصة جامعات من السودان من تسهيلات كبيرة ، ويفسر البعض اتجاه بعض السعوديين إلى شراء الشهادات بعدم توفر الفرص المتاحة للالتحاق ببرامج الماجستير والدكتوراه ، وهذا يعني إن الفرص في الجامعات السعودية محدودة جداً ، كما أن الارتباط الأسري هو أحد الدوافع للجوء إلى هذه الجامعات أو شهادات المراسلة ؛ وذلك لأن الجامعات السعودية تتطلب الحضور إلى مقر الجامعة ؛ لإتمام برنامجي الماجستير والدكتوراه ، كما أن مدة الدراسة في الجامعات السعودية قد تصل إلى ثلاثة سنوات سواء برنامج الماجستير أو الدكتوراه ، وهذه أحد أهم الأسباب التي قد تجعل الطلاب السعوديين عرضة للاستغلال من قبل بعض الجامعات العربية[lxxxvi]. ولعل برنامج خادم الحرمين الشريفين فيما يتعلق بابتعاث آلاف الطلاب من المملكة إلى دول عديدة يعد واحداً من أبرز الحلول وأكثرها فاعلية في هذا الشأن .

٣ - انتشار الظاهرة في مرحلة ما بعد الدكتوراه:

ظهرت ملامح الظاهرة لدى بعض الأثرياء الذين يعملون خارج المملكة وخصوصاً في ولايات أمريكية والذي يشير إلى مافيا تعليمية ، تسهل للقادرين مادياً فرص الحصول على الدرجات العلمية ، خاصة مرحلة ما بعد الدكتوراه بالوكالة ؛ حيث يقومون باستئجار بعض الأذكياء من الجاليات العربية ؛ لتحصيل الشهادات الأكاديمية بالنيابة عن بعض الأثرياء والذين يتفرغون لقضاء أوقات وأعمال أبعد ما تكون عن البحث العلمي ؛ ودون امتلاكهم للجدارة العلمية والقدرة العقلية اللازمة لإجراء البحوث العلمية والحصول على مثل هذه الشهادات، ومن ثم ؛ في مثل هذا المناخ غير الأخلاقي ، لا يمكن توقع الرجل المناسب في المكان المناسب .

وقد نشرت جريدة "عرب تايمز" تقريراً مفصلاً بأسماء بعض الشخصيات العربية الثرية الذين حصلوا على شهادات الدكتوراه والماجستير من جامعات في أوروبا وأمريكا دون معرفة عنوان الجامعة أو حتى الوصول إليها ، وأن معظم الذين درسوا واجتهدوا وحصلوا على شهاداتهم العليا

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

بأسماء خليجية هم من السودانيين، وهذا يشير إلى مدى انهيار النظام التعليمي والأخلاقي في بعض الأقطار المانحة لتلك الدرجات العلمية ، مقابل مبالغ مالية.

كما نشر في جريدة الرياض أن هناك أبحاثاً عديدة تقدم طلباً لترقية أكاديمية بعضها ميداني وبعضها نظري وفي مختلف الاتجاهات ، رغم أن من قدم هذه الأبحاث لا يرقى لمستوى ما طرح من أبحاث ، وفي عام واحد تم إنجازها ، بل ونُشر بعض منها ، وتساءلت الكاتبة: هل هو إنجاز فردي؟ أم انجاز مؤسساتي وفريق عمل جاهز يعد وينجز؟ ثم كيف ستستقبل الجهة الرسمية أكاديمياً هذه الدراسات وهي تدرك من السيرة الذاتية لمن قدمها عدم جديته بل ومستواه الأكاديمي المتدني؟ .[lxxxvii]

وفي هذا الصدد يؤكد الأستاذ فهمي هويدي في مقالته بعنوان: دكتوراه للبيع من وجود مراكز تقدم لمن يرغب ويدفع الرسوم أبحاث الترقية الأكاديمية ، وعلل ذلك بقوله: في إطار المتغيرات السلبية التي طرأت على مصر منذ عصر الانفتاح بوجه أخص ، الأمر الذي أحدث انقلاباً في منظومة القيم الاجتماعية السائدة وتآكلاً في تقاليد مختلف المهن ، لم تنج الجامعات من أصداء ذلك الانقلاب وكان من تجليات تدهورها أن ظهرت في مدينة القاهرة وحدها أكثر من عشرة مراكز تتولى إعداد أطروحات الماجستير والدكتوراه وأبحاث الترقية للراغبين في مختلف مجالات العلوم الإنسانية ، وهذه المراكز تعتمد على جيش من الجنود المجهولين الذين يقومون بتجميع المواد وصياغتها وتلفيقها ثم إخراجها في أطروحة أو بحث أو مؤلف يحمل اسماً رناناً ، ثم شرح الأستاذ فهمي هويدي ظروف هذا الجيش الصغير وهم غالباً من أبناء الأقاليم الذين يفدون إلى القاهرة بحثاً عن العمل وهم أيضاً من الفئات المسحوقة التي هدها الفقر وأنهم موهوبون يتمتعون بذكاء شديد وكفاءة عالية ولكنهم لم يجدوا فرصة طبيعية لاستثمار قدراتهم[lxxxviii].

المحور الخامس

مقترحات للتصدي لظاهرة بيع الشهادات العلمية في ضوء بعض المتغيرات المجتمعية

يعرض المحور الحالي بعض المقترحات التي من خلالها يمكن التصدي لهذه الظاهرة في البلدان العربية بصفة عامة والمملكة العربية السعودية بصفة خاصة ، وذلك في ضوء ما عرضته الدراسة الحالية من محاور ، ويمكن تناول تلك المقترحات من خلال المحاور الفرعية الآتية:

أولاً : على المستوى الإعلامي:

- تفعيل دور الإعلام بتوعية المجتمع والفئات الدارسة والمتلقية بماهية بعض الجامعات التي تقدم التعليم عن بعد، وانعدام قيمة الشهادات الصادرة منها لعدم اعتراف وزارة التعليم العالي بها.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

- وجود آلية للتعامل مع ما ينشر في الصحف اليومية ؛ حيث تقوم الوزارة من خلال الإدارة العامة بمتابعة ما ينشر في الصحف المحلية من إعلانات لجامعات غير موصى بها ، وتتم الكتابة عنها لوزارة الثقافة والإعلام والوزارات الأخرى ذات العلاقة للتأكد من عدم الإعلان عنها مرة أخرى ومحاسبة من يقف خلف تلك الإعلانات.
- ضعف الوازع الديني عند من يقوم بهذا العمل هو أحد أهم أسباب انتشار الظاهرة ،لأن المسلم الملتزم فعلا وقولا لا يختلس ولا يزور وثائق للحصول منها على المال أو الجاه دون وجه حق مهما كانت المغريات ، من هنا يأتي دور الإعلام في إفساح المجال أمام رجال الدين لتقوية الوازع الديني لدى كل من تسول له نفسه التورط في مثل هذه الجريمة الأخلاقية عن عمد أو قصد بغية تحقيق مكاسب دنيوية .
- ولابد من التنويه أن النجاح في جهود مكافحة الجامعات الدولية الوهمية والضعيفة أكاديميا يتطلب تنسيقا وتعاونا مستمرا بين الجهات الحكومية والأهلية والمواطن والمقيم.

ثانياً : على المستوى الأكاديمي في مؤسسات التعليم عن بعد:

- ضرورة التصدي لظاهرة الجامعات والأكاديميات الوهمية التي تتخذ من الشقق والمكاتب الوهمية مقرا لنشاطاتها المزيفة في امتهان بيع الشهادات المزيفة ، وأصبح وجودها يشكل ظاهرة مسيئة بحق أبناء المجتمع.
- هناك جامعات بنظام التعليم عن بعد تقدم مادة تعليمية بمستوى جيد وأن كانت قليلة العدد بعضها معترف بها لالتحاقها بجامعات عالمية ولها تقييم موضوعي واضح وأن كانت ليس بقيمة التعليم المنتظم ، إلا أنه نظام يتناسب مع من هم على رأس العمل لاستكمال دراستهم العليا ومستوياتهم الثقافية بالالتحاق بالبرامج والارتقاء بالتعليم والتدريب بصفة عامة.
- ضرورة تبني مبادئ وفلسفة واضحة للتعليم عن بعد في مجال الدارسات العليا ، والعمل على توجيهه الوجهة السليمة ، مثل كون هذا النوع من التعليم نمط تعليمي يلائم التقدم العلمي والتكنولوجي وتعاظم المعرفة والمعلومات ، وهو خيار مكمل للتعليم النظامي الحالي ، ومستقل عنه ، وليس بديلاً عنه ، كما لابد وأن يسعى لبناء المجتمع المتعلم ، ومقابلة التطلعات الاجتماعية ، ويتيح لبعض الأفراد فرصاً لتغيير أو تطوير مهنهم ، كما أنه طريقة من طرق تحقيق ديمقراطية التعليم الجامعي ، وهو ضرورة وطنية وقومية.
- ينبغي توافر عدد من المتطلبات الأساسية لمؤسسات التعليم عن بعد في مجال الدراسات العليا بصفة خاصة مثل: وجود نوع من التواصل والتعاون بين مؤسسات التعليم عن بعد وبين مؤسسات التعليم التقليدية ، والأخذ بأساليب التخطيط العلمية ، وتأهيل وتدريب

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

العاملين بإدارة مؤسسات ووحدات التعليم عن بُعد ، وتوفير التمويل الكافي ، وتطوير برامج إعداد وتدريب أعضاء هيئة التدريس ، واختيار الطلاب طبقاً لموصفات تلائم طبيعة التعليم عن بُعد.

- ضرورة تصميم مجموعة من البرامج تلبي احتياجات المجتمع العربي والسعودي ، وللطالب حق الاختيار من بين تلك البرامج ، حسب رغبته وهدفه.
- تقويم الدارس في التعليم عن بُعد ينبغي أن يتم بصور مختلفة مثل: التقويم الذاتي ، وتقويم المعلم ، والتقويم النهائي.

ثالثاً : على المستوى التشريعي والقانوني:

- تفعيل توصيات اللجنة التعليمية بمجلس الشورى التي ركزت على[lxxxix]:

- ضرورة اتخاذ وزارة التعليم العالي التدابير اللازمة حيال انتشار بعض الجامعات المصدرة لشهادات غير معترف بها والتي تمنح شهادات تعتبر مزورة لمن ليسوا أهلاً لها ولضمان حصول الطلاب على شهادات تمثل مستوى حقيقياً.
- ضرورة فتح مكتب خاص يتبع وزير التعليم العالي مباشرة وتحت إشرافه الخاص للبحث في أسباب انتشار تلك المكاتب التعليمية وعرضها لبرامج تعليمية غير متحققة وكيفية حصول طلبتها على درجاتهم العليا في بحوثهم بطرق غير مشروعة.
- تحديد تشريعات جديدة للتعامل مع تلك الجهات معتبرة الأمر تزويراً.
- المطالبة بتنفيذ آلية في التعامل مع الطلبة الذين يحصلون على تلك الشهادات بالتوقيع على شهادة أحدهم التي حصل عليها باشتراط قبولها والاعتراف بها بعد أن يخضع الطالب لاختبار تقييمي من الوزارة.
- تكوين لجنة مختصة في الأقسام الأكاديمية في الجامعات السعودية يجتمع بها الطالب والأكاديميون ويقدم الطالب أمام اللجنة عرضاً لدراسته وموضوع دراسته بشرط استخدام اللغة التي درس بها لسببين: التعرف على تمكنه من اللغة إلى جانب تمكنه من المادة العلمية التي لا تكتشف إلا بأصحاب التخصص مهيبا أصحاب القرار في الوزارة بإلزام مرور الطالب بمراحل صعبة لإثبات تأهله لنيل الشهادة التي يحملها وعدم الاكتفاء بالأوراق.

- كما تظل المواجهة المباشرة من أنجح السبل ، واعتبار هذه الممارسات جريمة تزوير يعاقب عليها القانون مثل تزوير الأموال والشهادات الطبية الأخرى التي هي الأخرى لم تسلم من العبث والادعاء ؛ لذا يجب على كل أفراد المجتمع من مسئولين وصناع قرار التضافر لمواجهة هذه الظاهرة.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

- تفعيل المادة (٥) من نظام مكافحة التزوير الصادر بالمرسوم الملكي رقم ٥٣ وتاريخ ١٣٨٢/١١/٥هـ وقد نصت المادة على عقوبة بالسجن من سنة إلى خمس سنوات لكل من يستخدم الألقاب العلمية في عملهم وفي المخاطبات الرسمية ، واعتبار ذلك إحدى طرق التزوير المنصوص عليها.
- الاتصال بالملحقيات الثقافية في بعض الدول الأجنبية التي تتبع لها هذه الجامعات والمؤسسات المشبوهة والمتورطة في التزوير ، وذلك بغرض ملاحقتها قانونياً في حال ثبوت تورطها.

رابعاً : على مستوى الاعتماد الأكاديمي:

أظهرت الدراسة الحالية أن أحد أهم أسباب انتشار ظاهرة بيع الشهادات العلمية هو انعدام الرقابة على بعض مؤسسات التعليم من بعد ؛ ومن هنا تصبح الحاجة ملحة لضرورة توافر معايير يتم على أساسها معادلة الشهادات الجامعية (ليسانس وبكالوريوس – ماجستير ودكتوراه) ، التي تمنحها مؤسسات التعليم من بعد ، وتفصيلها على النحو الآتي:

- معايير رسالة وأهداف مؤسسات التعليم من بعد: مثل (أن تكون رسالة وأهداف تلك المؤسسات محددة بدقة – أن تكون لديها أهداف تربوية سهلة التحقيق).
- معايير إدارة وتنظيم مؤسسات التعليم من بعد: مثل (استخدام إجراءات إدارية تتفق مع ثقافة وقيم المجتمع ، اتفاق الإجراءات مع جميع التشريعات ذات الصلة – استخدام أساليب الدعاية والترويج بوضوح وبدقة ، صنع القرارات بالاعتماد على المعلومات الحقيقية التي يمكن التحقق منها - تقديم إجابات فورية تتسم بالمصداقية لأسئلة المستفيدين من التعليم من بعد).
- معايير إجراءات تسجيل الطلاب بمؤسسات التعليم من بعد: مثل (أن يكون لدى تلك المؤسسات سياسات قبول عادلة – أن تحدد إجراءات تسجيل كافية).
- معايير البرامج والمقررات: مثل (مصداقية الإعلان عن البرامج - ضمان أن تكون المواد المستخدمة في المقررات التعليمية فعالة - أن تحدد المواد الدراسية المصممة بوضوح مستوى دعم المتعلم والفرص المناسبة لمثل هذا الدعم - أن تتيح المواد الدراسية فرص الدراسة الفردية وتساعد في تطوير المهارات الدراسية).
- معايير أساليب ووسائط التعليم من بعد: مثل (أن تكون أساليب ووسائط التعليم على قدر من الكفاية - وأن تشجع على ارتياد المكتبات الإلكترونية - وأن تركز على احتياجات الدارسين – وأن تربط بين الأطر النظرية والواقع والإمكانات المتاحة - وأن تنمي لدى الدارسين بعض القيم كالتعاون الجماعي والعمل الفريقي - وأن تتنوع الوسائط التعليمية).

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

- معايير الخدمات الطلابية مثل (الالتزام بشكل واضح بمساعدة المتعلمين على تحقيق أهدافهم التعليمية - وتوافر خدمات تعليمية مرضية - وعرض خدمات مرضية للطالب – ووجود دليل كاف على رضاء وإنجاز الطالب - وتشجيع وتسهيل عملية التعلم لإتمام اجتياز المقرر التعليمي بجدارة – وتقديم الدعم للمتعلمين على وجه السرعة وفي الوقت المناسب - واتخاذ إجراءات معالجة أي صعوبات بين المتعلم والمؤسسة – وإتاحة كل السبل للتغلب على هذه الصعوبات - وتشجيع المتعلمين على إكمال المقررات التعليمية).
- معايير أعضاء هيئة التدريس والموظفين: مثل (تأهيل أعضاء هيئة تدريس والموظفين - وأن تتوافر لدى أعضاء هيئة التدريس والموظفين الخبرة المناسبة – وتقديم الدعم لأعضاء هيئة التدريس والموظفين بشكل لائق ودائم).
- معايير تقييم الطلاب: مثل (تزويد الطالب بما يدل على تقدمه - وأن تكون أدوات التقييم مناسبة وكافية - وأن تعكس نتائج التقييم كفاءة الامتحانات).

خامساً : على مستوى لجان التعاقد مع أعضاء هيئة التدريس من خارج المملكة العربية السعودية:

- لاحظ الباحث وجود أوجه قصور في معايير ترشيح لجان التعاقد للمتقدمين لشغل وظائف أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية ، ومن ثم وقعت حالات تزوير ؛ ومن هنا توصي الدراسة الحالية بضرورة التزام لجان التعاقد ببعض الشروط وضرورة توافر بعض المعايير في المتقدمين للعمل في قطاع التعليم العالي ، ومن هذه الشروط وتلك المعايير ما يأتي:
  - وضوح آلية التعاقد ودقتها.
  - أن يكون لدى اللجنة كشف واضح ودقيق باحتياج كليات المملكة في كل المناطق مع نوع التخصص والدرجة العلمية المطلوبين.
  - عدم تعامل لجان التعاقد مع مكاتب التوظيف ، ويجب أن يكون تعامل لجان التعاقد مع الجامعات فقط.
  - أن يكون المتعاقد عضواً بالجامعة وعلى رأس العمل.
  - أن يكون حاملاً لشهادة الماجستير أو الدكتوراه.
  - أن تكون الشهادة العلمية مختومة من الجامعة وموثقة من وزارة الخارجية في بلد المتعاقد.
  - أن تحرص اللجنة على الاطلاع على أصول الرسائل العلمية والبحوث للعضو المتقدم لشغل وظيفة بالجامعات السعودية.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

- إجراء مقابلة شخصية مع المرشحين ومناقشتهم في تخصصهم واهتماماتهم البحثية ، على أن يكون القائم بهذه المقابلة هو أحد الأساتذة المتخصصين في مجال تخصص المرشحين.

سادساً : على مستوى التعليم العالي:

- تطبيق نظام إدارة الجودة في الجامعات السعودية ، والتخفيف من الطلبات الروتينية في تبادل الخبرات بين الجامعات.
- التأكيد على وجود خطط إستراتيجية لتنمية التعليم العالي والارتقاء بمعايير الجودة ، وعلى جدية الجهود التي تبذل للرقي بالجامعات السعودية.
- استدراك نقص الخريجين في العلوم التي تعاني من ندرة في المملكة مثل: علوم التقنية والهندسية والطبية وغيرها.
- التأكيد على أهمية نظام الساعات لكثرة المزايا التي يوفرها هذا النظام مثل إعطاء الطلاب غير المتفرغين فرصة الدراسة ، كما يتيح دراسة المواد الحرة والاختيارية، بدلاً من توجه مثل هؤلاء الطلاب إلى جامعات أو مؤسسات تعليم عالي وهمية.
- فصل زيادة ما يتقاضاه عضو هيئة التدريس من راتب شهري وسنوي عن المرتبة العلمية ؛ بحيث يسير الراتب في تصاعده في حين تكون الترقيات عبر البحوث العلمية.
- عدم حصر برامج الدراسات العليا على المدن الكبيرة للتخفيف من الأعباء الملقاة على من هم خارجها من الراغبين في مواصلة دراساتهم العليا.
- منع التمييز بين الطلاب والطالبات في القبول الجامعي لأي اعتبارات عنصرية أو طائفية.
- المساواة بين الجامعات الحكومية والأهلية في المعونات التي تقدمها وزارة التعليم العالي.
- الاهتمام بالبحث العلمي ووضع ميزانية خاصة له.
- إيجاد آلية واضحة لتقييم عضو هيئة التدريس ، واتخاذ إجراءات صارمة وقوية توقف بعض المتهاونين عن أداء واجبهم في الجامعة.
- مراجعة إجراءات تعيين عضو هيئة التدريس السعودي النظامية والزمنية.
- التخلص من القيود البيروقراطية في إقامة المؤتمرات العلمية وضرورة مشاركة أعضاء هيئة التدريس بتلك المؤتمرات.
- انفتاح وزارة التعليم العالي على الإعلام والتخلص من المواقف السلبية في التعامل معه.
- استيعاب الطلاب السعوديين الذين يدرسون في الجامعات العربية وخصوصا" الأردنية والمصرية وغيرها.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

سابعاً : على مستوى الجامعات الأجنبية في الوطن العربي:

في السنوات القليلة الماضية أبدت مجموعة من الجامعات الأجنبية الرغبة في إيجاد فروع لها في دول الوطن العربي ، بعض هذه الجامعات قام بالفعل بإنشاء هذه الفروع للمساهمة بنهضة وتطور مجتمعات الدول الأخرى من خلال نشر رسالة الجامعة التعليمية والثقافية ، بالإضافة إلى تحقيق ربح مادي ، إلا أن بعض هذه الجامعات لا تلتزم برسالتها التعليمية والثقافية ؛ فساهمت في انتشار ظاهرة بيع الشهادات العلمية ، وعليه توصي الدراسة الأخذ بالمقترحات الآتية:

- **الاعتراف بأن التعاون بين الجامعات الأجنبية والدولة المضيفة هو مصلحة متبادلة ؛ حيث تسمح الدولة المضيفة للجامعة بتحقيق ربح مادي معقول على أن تقوم الجامعات الأجنبية برسالتها التعليمية ، والمساهمة بنقل ونشر التكنولوجيا.**
- **ضرورة أن تكون غالبية الكادر الأكاديمي في فروع تلك الجامعات من أكاديمي المقر الرئيس للجامعة وليس من أكاديمي الجامعات المحلية للدولة المضيفة.**
- **أن تقوم هذه الجامعات بإنشاء ونقل مجموعة من مختبراتها إلى الدولة المضيفة ، هذه المختبرات يجب أن تماثل مختبرات المقر الرئيسي من حيث التجهيزات و الكفاءة.**
- **أن تقوم الجامعات الأجنبية بتمكين الكادر الأكاديمي في الفرع من المنافسة للحصول على التمويل المالي في الدولة الأم ، وأن يكون للكادر في الدولة المضيفة نفس ميزات الكادر في الدولة الأم ، مثل الأجور، والقدرة على الوصول إلى المعلومة والتقنية.**

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

هوامش الدراسة ومراجعها

[i] سعيد إسماعيل علي : مرجع سابق ، ص ص١٠١-١٠٢. ٢٩.

[ii] المرجع سابق ، ص ٢٩.

[iii] محمد مسعد ياقوت: البحث العلمي العربي معوقات وتحديات ٣/٣ ، المجلة الثقافية ، العدد ١٢٤ ، الاثنين ٢٢ ،شعبان ١٤٢٦ .

Retrieved June, 20- 2008/ http://www.al-jazirah.com.sa/culture/26092005/fadaat25.htm

[iv] عبد الواحد خالد الحميد : "جامعاتنا - هل هي سيئة إلى هذا الحد؟" ، صحيفة الرياض ،الأربعاء ٢٤ شوال ١٤٢٧هـ - ١٥ نوفمبر ٢٠٠٦م ، العدد ١٤٠٢٣.

[v] عزيز حنا وأنور حسين : مناهج البحث في العلوم السلوكية ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٩١م ص١٧٠.

[vi] مجمع اللغة العربية : المعجم الوجيز ، طبعة خاصة بوزارة التربية والتعليم ، القاهرة ، ١٩٩٤ ، ص٤٠٢.

[vii] محمد عبد الله الصوفي: بعض ملامح الوضع الحالي للتعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي كوسيطين هامين من وسائط نشر وإنتاج المعرفة، منتديات نسيج.

Retrevied, June, 15- 2008, http://forums.naseej.com/showthread.php?p=859152

[viii] شجاع علي مقبول المطرفي: مدي مساهمة القطاع الحكومي في التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية في ضوء المتغيرات المجتمعة والاتجاهات العالمية المعاصرة ، رسالة دكتوراه ، كلية التربية ببني سويف ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٦م.

[ix] فائقة سعيد علي حبيب: نظام إداري مقترح لتعليم جامعي عن بعد في المملكة العربية السعودية في ضوء بعض الخبرات المعاصرة ، رسالة دكتوراه ، كلية التربية ، جامعة عين شمس ، ٢٠٠٦م.

[x] سعيد بن عطيه محمد الشرم: المناخ التنظيمي في كليات بعض الجامعات السعودية وعلاقته بالضغوط المهنية لأعضاء هيئة التدريس ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية جامعة الأزهر ، ٢٠٠٤م.

[xi] يحيي بن سليمان الحفظي: "التعليم العالي في المملكة العربية السعودية - رؤية مستقبلية" ، مجلة كلية التربية بدمياط ، المجلد الأول ، العدد ٤٥ ، كلية التربية بدمياط ، جامعة المنصورة ، ٢٠٠٤م ، ص٥-٢٥.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

[xii] عامر بن عبد الله الشهراني: "الإشراف الدراسي بالملحقية الثقافية السعودية بالولايات المتحدة الأمريكية - دراسة ميدانية تحليلية" ، مجلة كلية التربية ، المجلد الأول ، العدد ٨٨ ، كلية التربية ، جامعة الأزهر ، ٢٠٠٠م ، ص ص٢٥ - ٥٢.

[xiii] محمد بشير محمد عبد المحسن حداد : التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة دراسة مقارنة فى المملكة العربية السعودية ومصر وانجلترا ، رسالة دكتوراه ، كلية التربية ، جامعة عين شمس ، ١٩٩٦م.

[xiv] السيد نصر الدين السيد: إطلالات على الزمن الآتي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٨م ، ص١٥٠.

[xv] مريم محمد إبراهيم الشرقاوي:دراسات في الإدارة التعليمية،مكتبة النهضة المصرية،القاهرة،٢٠٠٣م،ص ص٢٤٥ - ٢٤٦.

[xvi] محمد نبيل نوفل ، "رؤى المستقبل : المجتمع والتعليم في القرن العشرين المنظور العالمي والمنظور العربي" ، المجلة العربية للتربية ، المنظمة العربية للتربية والتنمية والثقافة والعلوم ، المجلد السابع عشر ، العدد الأول ، تونس ، يونيو ١٩٩٧م ، ص٢٠٢.

[xvii] رأفت رضوان : "ثورة المعلومات وانعكاساتها على التدريب والتنمية البشرية" ، من أوراق ووقائع ندوة (آفاق جديدة في التنمية البشرية وإدارة العملية التدريبية) ٢ - ٤ مارس ١٩٩٧م،المنظمة العربية للتنمية الإدارية،القاهرةعام١٩٩٧،ص٢٥٥.

[xviii] حسن حمدان الحكيم : الواقع التعليمي والثقافي في الوطن العربي، صحيفة الاتحاد ، 15122001.

Retrieved, June, 20- 2008/ http://www.al-jazirah.com.sa/culture/26092005/fadaat25.htm

[xix] محمد مسعد ياقوت: مرجع سابق.

[xx] المرجع سابق.

[xxi] ديفيد ولسون: إصلاح التعليم الفني والمهني والتدريب في عالم العمل المتغير" ، مجلة مستقبليات ، المجلد الحادي والثلاثون ، العدد الأول ، مارس ٢٠٠١م ، مركز مطبوعات اليونسكو ، القاهرة ، ٢٠٠١م ، ص٢٨.

[xxii] السيد نجم ، ثورة التكنولوجيا والكتاب.

Retrieved , April 20- 2004 , From the World Wide Web: http://www.egwriters.org.eg/ wordfiles/technology.doc

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

(xxiii) فؤاد مرسي ، الرأسمالية تجدد نفسها ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد السابع والأربعون بعد المائة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، مارس ١٩٩٠م ، ٣٧.

(xxiv) السيد نجم ، مرجع سابق.

(xxv) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي: تقرير التنمية الإنسانية العربية٢٠٠٣ ، المكتب الإقليمي للدول العربية ، المطبعة الوطنية ، عمان ، المملكة الأردنية الهاشمية ، ٢٠٠٣م ، ص ص٧٠-٧٢ .

(xxvi) محمود عباس عابدين: علم اقتصاديات التعليم الحديث_، الدار المصرية اللبنانية ،القاهرة ،عام ٢٠٠٠م ،، ص ٣١٩.

(xxvii) John Daniel. and Goran Hultin : Technical and Vocational Education and Training for the Twenty -First Century, UNESCO and ILO Recommendations, 2002 , P. 21 .Retrieved , April 10- 2004 , From the World Wide Web: http://www.ncver.edu.au/centofex/UNESCO Recom.pdf

(xxviii) سليمان إبراهيم العسكري: عالمنا العربي ومستقبل الثورة الرقمية ، في : مستقبل الثورة الرقمية ، العرب والتحدي القادم ، كتاب العربي الخامس والخمسون ، ١٥ يناير ٢٠٠٤م ، الكويت ، ٢٠٠٤م ، ص ص٣- ٥.

(xxix) بيل جيتس: المعلوماتية بعد الإنترنت (طريق المستقبل) ، ترجمة عبد السلام رضوان ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد الواحد والثلاثين بعد المائتين ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، ١٩٩٨م ، ص٣٢٠.

(xxx) أمل قبضايا : جامعات وهمية تتصيد الطلاب السعوديين عبر الإنترنت ، الخميس ١٦ رجب ١٤٢٧ هـ ١٠ أغسطس ٢٠٠٦ العدد ١٠١١٧.

Retreived, 27 June 2008, http://www.asharqalawsat.com/details.asp?section=43&article=377241&issueno=10117

(xxxi) "التعليم الإلكتروني بين المصداقية والتربح ، الشبكة الإسلامية.

Retrieved, 27 June 2008, http://www.islamweb.net/ver2/archive/readArt.php?lang=A&id=130952

(xxxii) عنتر لطفي محمد: "ملامح التغير في منظومة إعداد المعلم في ضوء التحديات المستقبلية" ، مجلة تربية الأزهر ، العدد السادس والخمسون ، القاهرة ، ١٩٩٦م ، ص١٩٤.

(xxxiii) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي: مرجع سابق ، ص٧١.

(xxxiv) حازم الببلاوي: على أبواب عصر جديد ، دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٩٧م ، ص١٢.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

[xxxv] السيد عبد العزيز البهواشي: التربية والنظام العالمي الجديد ، النهضة المصرية ، القاهرة ، ٢٠٠٠م ، ص١٠٠.

[xxxvi] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي: مرجع سابق ، ص٥.

[xxxvii] علي علي حبيش ، الإنماء المعرفي منطلق مصر للتحديث ، كتاب الأهرام الاقتصادي ، العدد الخمس والستون بعد المائة ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، سبتمبر عام ٢٠٠١م ، ص ص١١٢ - ١١٣.

[xxxviii] Wouter Van den Berghe : "Application of ISO 9000 standards to education and training", European Journal , Vocational Training ,No.15, 1998, P.25.

[xxxix] أنظر :

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي: مرجع سابق ، ص٧٢.

- أحمد فؤاد باشا : في التنوير العلمي ، مكتبة الأسرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، سلسلة الفكر ، القاهرة ، ٢٠٠٦ ، ص ص ٧٢ ــ ٨٢ بتصرف .

[xl] محمد مسعد ياقوت : مرجع سابق.

[xli] أنطوان زحلان : "التحدي والاستجابة ، مساهمة العلوم والتقانة العربية في تحديث الوطن العربي ، المستقبل العربي ، السنة الثالثة عشرة ، العدد ١٤٦ ، أبريل ١٩٩١م ، ص٤ ١٧ .

[xlii] محمد مسعد ياقوت: مرجع سابق.

[xliii] محمد مسعد ياقوت: "البحث العلمي العربي: غني فقير جدا" ، منتدى الاتحاد العالمي الإسلامي للمنظمات الطلابية والشبابية.

Retrived , june, 25 – 2008 ,
http://www.iifso.net/Stories/NewsDetails.aspx?ID=2788

[xliv] عبد الحسن الحسيني: "الأبحاث في القطاعات المدنيّة الإسرائيلية والعربية" ، صحيفة النهار،٢٣ سبتمبر ١٩٩٩م،ص١٢ .

[xlv] عبد الواحد خالد الحميد : "جامعاتنا: هل هي سيئة إلى هذا الحد؟" ، جريدة الرياض ، الأربعاء ٢٤ شوال ١٤٢٧هـ - ١٥ نوفمبر ٢٠٠٦م ، العدد ١٤٠٢٣.

[xlvi] "التعليم العالي العربي .. ضاع بين قلة الإمكانات ومحاذير الخصخصة" منتدى مجلة حوارات.

Retrived , june, 25 – 2008 ,
http://www.hewaraat.com/forum/showthread.php?t=5256

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

[xlvii] المرجع السابق.

[xlviii] أشرف الريفي: "الأنظمة العربية سبب ضعف البحث العلمي - وتأهيل اليمن مسؤولية خليجية" ، صحيفة الوقت ، العدد ٧٠٦ ، الأحد ١٨ محرم ١٤٢٩هـ الموافق ٢٧ يناير٢٠٠٦.

[xlix] أحمد محمد غانم: "العاملون بالمدرسة الابتدائية" في: عبد الغني عبود وآخرون ، إدارة المدرسة الابتدائية ، ط ٣ ، النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٩٨م ، ص٩٣.

[l] محمد إبراهيم المنوفي: "التعليم المصري وتحديات العولمة" ، مجلة التربية المعاصرة ، العدد السادس والأربعون ، السنة الرابعة عشر ، رابطة التربية الحديثة ، القاهرة ، ١٩٩٧م ، ص١٨٩.

[li] المكتب الإقليمي للدول العربية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي– مصر: "موجز تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٣م : نحو إقامة مجتمع المعرفة في البلدان العربية " في: وجهات نظر حول تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٣ ، ملحق مجلة السياسة الدولية ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، ٢٠٠٣م ، ص٢٠.

[lii] مها الإبراهيمي ، تقرير:مكاتب بيع الشهادات المغشوشة في السعودية تهدر الأموال تحت غطاء التعليم عن بعد ، منتدى شاهد - موقع متخصص في أخبار الأدب والثقافة.

Retrived, 19 June – 2008,
http://www.shahednews.com/full_news.php?type=news_culture&id=195

[liii] مها الإبراهيمي: مرجع سابق.

[liv] المرجع السابق.

[lv] أحمد فؤاد باشا : في التنوير العلمي ، مرجع سابق، ص ٨٥ .

[lvi] "شهادات دراسية للبيع على الإنترنت البكالوريوس ٦٦٠٠ ريال والماجستير ٨٨٠٠ ودكتوراة١٧٦٠٠" ، منتدى ديوانية شمر.

Retrieved, 12 june – 2008,
http://www.altanaya.net/vb/showthread.php?t=13717

[lvii] مها الإبراهيمي: مرجع سابق.

[lviii] محمد بن سعود البشر : دراسات عليا ممسوخة .. وألقاب للبيع؟ ، منتدى كرويتات نت.

Retrieved, 12 june – 2008, http://krwetatnt.com/vb/t63460/

[lix] مها الإبراهيمي : مرجع سابق.

[lx] المرجع السابق.

[lxi] رشيد الحاج صالح : "المعرفة العلمية بين العوامل الاجتماعية والبنية المنطقية" ، عالم الفكر ، المجلد ٣٦ ، العدد ١ ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، يوليو – سبتمبر ، ٢٠٠٧ ، ص ص٣٩–٤١ .

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

[lxii] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ، مرجع سابق ، ص ص١٤١-١٤٢ .

[lxiii] الشبكة الإسلامية : حكم تزوير الشهادات العلمية

[lxiv] مها الإبراهيم: مرجع سابق.

[lxv] المرجع السابق.

[lxvi] "أكاديميون يطالبون بالتصدي لجامعات وهمية تبيع شهادات مزورة" ، منتديات السعودية تحت المجهر.

Retrived, 11 june -2008,
http://www.saudiinfocus.com/ar/forum/showthread.php?t=38334

[lxvii] "الرشوة تعصف بمستقبل التعليم في روسيا" ، منتدى الجيران - موقع الجمعية العراقية الكويتية.

Retrived, 13 june -2008,
http://www.saudiinfocus.com/ar/forum/showthread.php?t=38334

[lxviii] "الرشوة تعصف بمستقبل التعليم في روسيا" ، مرجع سابق.

[lxix] "أكاديميون يطالبون بالتصدي لجامعات وهمية تبيع شهادات مزورة" ، مرجع سابق.

[lxx] هيام المفلح : "دكاكين وشقق التزوير العلمي تجتاح مجتمعنا" ، جريدة الرياض.

Retrived, 16 june – 2008,
http://www.alsakher.com/vb2/showthread.php?t=114228

[lxxi] "أكاديميون يطالبون بالتصدي لجامعات وهمية تبيع شهادات مزورة" ، مرجع سابق.

[lxxii] دومنيك فينك : علم اجتماع العلوم ، ترجمة: ماجدة أباضة ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص٣٠.

[lxxiii] رشيد الحاج صالح : مرجع سابق ، ص ص٥٣-٥٤.

[lxxiv] "الرشوة تعصف بمستقبل التعليم في روسيا" ، مرجع سابق.

[lxxv] فايز بن عبد الله الشهري : "دكتوراه بخمسمائة دولار" ، منتدى مدونات مكتوب.

Retrieved, 26 June – 2008, http://gbbo6.maktoobblog.com/

[lxxvi] علي حويلي: تعارض النهج الأكاديمي بشهادات الحياة - جامعات الانترنت تجارة أم نظام تعليمي جديد؟ ، منتدى دار الحياة.

Retrieved, 26 June – 2008, http://www.daralhayat.com/science_tech/04-2006/Item-20060422-c27c31f2-c0a8-10ed-01d1-b9b7ceaebb8e/story.html

[lxxvii] "ماجستير ودكتوراه في الجرافولوجي بدون حضور أو دراسة" ، المنتدى العربي الموحد.

Retrived, 21 June – 2008,
http://www.4uarab.com/vb/showthread.php?p=494110

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

[lxxviii] عبدا لله آل شيبان: "إيقاف ٥ محاضرات بنجران يحملن شهادات ماجستير مزورة" ، جريدة الوطن ، الخميس ٦ جمادى الآخرة ١٤٢٨هـ الموافق ٢١ يونيو ،2007 م العدد (٢٤٥٦) ، السنة السابعة.

Retrived, 21 June – 2008,
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=2456&id=10651

[lxxix] "أكاديميون يطالبون بالتصدي لجامعات وهمية تبيع شهادات مزورة" ، مرجع سابق.

[lxxix] "الرشوة تعصف بمستقبل التعليم في روسيا" ، مرجع سابق.

[lxxx] مشاري عبدالله النعيم : "جامعات تبيع الوهم" ، جريدة الرياض اليومية ، السبت ٣٠ جمادى الأولى ١٤٢٨هـ ، ١٦ يونيو ٢٠٠٧م ، العدد١٤٢٣٦.

[lxxx] "الرشوة تعصف بمستقبل التعليم في روسيا" ، مرجع سابق.

[lxxxi] ياسر العدل : "شهادات أصيلة للبيع" ، جريدة الأخبار ، الاثنين ٢٠٠٣/٤/٢١م.

[lxxxii] فهمي هويدي ، "دكتوراه للبيع" ، منتدى المسارحة.

Retrieved, 25 June 2008, Retrieved, 25 June 2008,
http://www.masareha.com/vb/archive/index.php/t-2701.html

[lxxxiii] المرجع السابق.

[lxxxiv] هيئة النزاهة تلاحق ٩٠٥ قضية تزوير شهادات علمية لمسؤولين عراقيين.

Retrieved, 25 June 2008, Retrieved, 25 June 2008,
http://almalafpress.net/index.php?p=136&id=463333

[lxxxv] محمد المغبوب: "قضايا فكرية" ، منتدى الفضاء الثقافي.

Retrieved, 25 June 2008,
http://www.elfada.com/modules.php?name=News&file=article&sid=401

[lxxxvi] فيصل الدغماني : "دكتوراه مع مرتبة التزوير" ، صحيفة شمس.

Retrieved, 25 June 2008, http://www.alriyadh1com/vb/f3/t41153html

[lxxxvii] نورة خالد السعد : "ربيع الحرف نعم دكتوراه للبيع" ، جريدة الرياض ، الأحد ٢٥ ربيع الأول ١٤٢٧هالموافق ٢٣ أبريل ٢٠٠٦م ، العدد ١٣٨١٧.

[lxxxviii] فهمي هويدي ، مرجع سابق.

[lxxxix] "أكاديميون يطالبون بالتصدي لجامعات وهمية تبيع شهادات مزورة" ، مرجع سابق.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com